

کتابخانه مصنف کا عالم حمید آباد دکن

۱۱۷۲

نمبر دہند

آغا آبان ۱۳۲۱

تاریخ دہند

الوار احمدی شرح قال اقول

نام کتاب

فن کتاب

منظوم

نمبر کتاب فن مذکور

۱۳۷

4816
51A

الذي يفيض من بحر حسن

طبعه في المطبع
المسماة بعبود على شرح بيان
الحائز لمرتبة الميراث في العلوم

الذي يفيض من بحر حسن

لقد نزل جليل الأجر
الناس من موسى أحمد على الصواب
إمام أفاضان

طبعه في المطبع الذي يفيض من بحر حسن

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد علي العظيم وصلي على نبيه الكريم وعلى آله اصحاب المحبة والتطهير واصحاب بار باب الغفران
 الشكر ايا بعد فبذه رسالة فنية وحاشية عظيمة من حضرة لكرم العلماء وعظم الفضلاء
 الذي ليس له نظير في هذا الزمان ولا عدل له الا ان البحر الملي بولانا احمد علي البحر الكوفي من
 طلة العالي على الشرح المنقول لطلبة الحقول المشهور بقال قول بالتقرير ايسر ولبين السليم
 بعبارة واضحة ودلائل لاسحة لخواطر الاشيم عبد العليم نصر الله خان بن اخشي فتح خان الكريم
 فانه مشهور بين الخاص والعام من البند الى الشام في الفضل والجود مع اعظم والاغشام عليه
 رحمة وكرام من الله ذي الغفران والالعام قد صنعت في عام سبعة وستين بعد الالف والمان
 من هجرة جد الحسن الحسين صلي الله عليه وسلم عليهما ما دام الفارق بين المجين والشيخ
 استاد العالم وقال قوله وانا قيد قوله على ما يلزمه بقوله في الذهن الخ امي لخص
 قوله لان يقتيد الشيء بالشيء موثقه به قوله لان الملازمة الخارجية لو حلت شرطها

المفهوم الكلي ان كان عيين حقيقة افرادة فاسم نوع كالانسان فان مفهومه ككلى حيوان
 ناطق فهو عين حقيقة زير وعمر ولا يها ايضا حيوان ناطق او جزا من حقيقة افرادة فان كان
 عام عنها فهو عين كالحوان لان افرادة زير وعمر وهذا الفرع في هذا البقر حقيقة ككلى
 زير حيوان ناطق ولهذا الفرع حيوان صائل في هذا البقر حيوان خاص بظاير ان الحيوان
 المركب من الحيوان الناطق مثلا وان كان مساويا لها يقال له فصل كناطق فانه جزء من
 الناطق مساو له اذا كان الحيوان الناطق حقيقة زير وعمر فصل في حيوان ناطق حقيقة وهي الحيوان
 الناطق كلها ككلى ان مساويا وان خارجا عن حقيقة افرادة فان كان عام عنها يسمى عرضا
 عاما كالماشي على كماله بالنسبة الى الحيوان الناطق وان كان مساويا لها فهو خاصة كالكتاب
 وايضا حكم بالنسبة اليه فان الكتاب خارج عن حقيقة افرادة كزير وعمر وحقيقتهما في الحيوان
 الناطق ومينما مساواة اذ كل كتاب فهو حيوان ناطق بالعكس ثم كل واحد من العرض العام
 والخاصة ان لم يتنع انعكاسه عن معروضه فغرض مغاير كالنام ولها حكم ان امتنع انعكاسه
 فلازم كالزوج للاربعية وكالكتاب بالقوة للانسان ثم اللازم ان كان لازما في الذهن
 فلازم ذهني كالكلى اللازمة للحقيقة الانسانية في الذهن ان كان لازما في الخارج فلازم
 خارجي كالحجارة اللازمة للنار في الخارج وان كان لازما في الذهن في الخارج كلها فلازم
 مطلق او عام كالسواد اللازم للوجود الذهني والخارجي للجشي في كالأروحية اللازمة للاربعية
 فان الاربعية ان وجدت في الذهن كانت زوايا وان وجدت في الخارج لوجودها
 انزعابا كانت ايضا زوايا وكذلك الجشي فاذا ثبت ان اللازم على ثلثة اطوار ثبت ان

اللزوم ايضا كذلك وانما دلالة لزومه من مسمى اللزوم هو ان كان من غير غير لازم لان الزوج
لازم للماضي من غير العكس فيقال كل اربع زوج ولا يقال كل زوج اربع لبطلان ذلك
هو شرط الملازمة الخارجية اي اللزوم الخارجي في الدلالة الملازمة لكان بعض اقسام
دلالة الالة امر خارجا عن دلالة الالتزام فلم يكن يقتسيم حاصرا لان اللفظ ان دل بدلالة
الالتزام على معنى خارج عن معناه الوضعي لازم له في الذهن لا في الخارج تحقق حسنة دلالة
الالتزام بلاشبهة وسبب شرط الملازمة الخارجية لا يكون دلالة الالتزام امر كدلالة الانسان
على كونه الملازمة له في الذهن دون الخارج فان تلك الدلالة الملازمة بلا ريب تكون
الملازمة الخارجية شرطها مع ان يكون دلالة الالتزام لان الكيفية ليست لازمة لمعنى
الانسان في الخارج بل كتحليل فيه كما قيل قوله لا متناع تحقق لشرط بدون تحقق
الشرط هذا دليل اثبات الملازمة بين كون اللزوم الخارجي شرطا وبين عدم تحقق دلالة
الالتزام يعني اذا عدم اللزوم اخرجي وهو شرط عدم دلالة الالتزام وهو بشرط لا
اذا فاق الشرط فاق المتسروط مع ان الامر ليس كذلك لوجود دلالة الالتزام بدونه اللزوم
الخارجي كدلالة الانسان على كونه دلي على البصر مع المناقاة الخارجية فضلا عن اللزوم
الخارجي في فصل دليل قال ان قولنا لو حصل لزوم الخارجي شرطا لدلالة الالتزام لم يكن
بعض دلالة الالتزام دلالة الالتزام وكما لم يكن بعض دلالة الالتزام دلالة الالتزام
لزوم سلب الشيء عن نفسه هذا القياس يدرك من المنهاتين احد قياسي الاخر من من
هذا القياس حكمية صادقة فيقال لو حصل اللزوم الخارجي شرطا لدلالة الالتزام لزوم سلب الشيء

عن نفسه لكن سلب الشيء من نفسه باطل في هذا القياس استثنائي يثبت به المطلوب اى
يثبت مطلبان المتقدم ومورفع المقدم وسلبه من مطلبان التالي ومورفع التالي وسلبه من
سلب لكن اية باطل فالمطلوب ان اللزوم الخارجى ليس شرطاً لدلالة الالتزام بل هو من مطلق
اللزوم ذهني كان كما بين العمى والبصر وغير ذهني كما يعرف بين كانهما وجود ومين التوحيدي
والعدل قوله لان العدم كالعنى يدل على الملكة كالبصر التزاماً بالخبر كل مغيبين يكون
احدهما وجوداً كالبصر والسمع والاخر عدمياً اى عدم ذلك الوجودى كالعنى والسمع
اى عدم البصر وعدم السمع ويكون سلب العدمى مساوياً للوجودى فان بعض محل البصر
كعين يعيوب عليه سلام صائر محل العمى اى عدم البصر عارض من ثم صائر محل البصر
ثانية كما قيل فانه يصير او مثل ذلك كثير خذ لانه العمى اى عدم البصر على البصر ولان الترتيب
مع ان اجتماعهما في وقت واحد في عين واحدة يستحيل فضلاً عن اللزوم الخارجى
قوله انا قيد نفس تصور مفهومه في الكلى والجزى في الخبر هذا دفع اعتراض كل من ايدى
بهنا تقريره انه يكفى في تعريف الكلى بان يقال هو الذى يمنع عن وقوع اشبه كفيه
فالتفكير والتصور والمفهوم الفاظ زائدة بلا فائدة وتقريره دفعه انه لو لم يزد غيره
المذكورات في تعريف الكلى لم يكن تعريفه جامعاً لدخول بعضه في الجزى كواجب الوجود
الكليات الفرضية لان واجب الوجود واحد محض واحد تحت لا شريك فان الدلالة
القطعية دالة على توحيده وفردية فيكون خارجاً عن الكلى وادخل في الجزى لا يمنع
الشركة فيه كذلك الكليات الفرضية لانها لما امتنع افرادها في الزمن الخارج امتنعت

الشكر فيها لان كل شريك في النظر مفهوم موجود في نفس ليس من جهة وفي نفس شريك في النظر
 فيدبر في تصور مفهومه كان تعريف الكلي جامعاً ولم يدخل في الكلي في الجزئي لان المراد ان الكلي
 هو الذي مفهومه لتصور من حيث هو موطن شطع النظر عن وجوده الذهني والخاصة هي و
 عن الدلائل العقلية والتقليدية لا يمنع من وقوع اشركة فيصح تعريف الكلي واخر في جامعاً
 وما عا فان هذا المفهوم يصدق على كل شيء سواء وجدت افراده اولاً وسواء وجدوا
 او اكثر وكذا حال مفهوم الجزئي فافهم قوله ان لم يكن الكلي داخل في حقيقة جزئية
 بل كان خارجاً عن تلك الحقيقة فهو عرضي الحظ ظاهر هذا الكلام لا يخلو عن لغتها ولانه
 على ان كل كمي فهو اصل في حقيقة افراد مع ان الكاتب كمي وليس داخل في حقيقة
 وعمره وكبره بم افراده ولانه يدل على ان الكلي اصل في حقيقة افراده واخر
 مع ان بعض الكلي ليس داخل في حقيقة افراده ولا خارجاً عنها كما لا نسا في انه ليس داخل
 في حقيقة افراده هي زيد وعمره وغيرهما ولا خارجاً عنها بل هو عين حقيقة افراده هي
 نفس حقيقة مولد المذكورين فالمراد بالكلي هو الكلي الذاتي الذي ليس عين حقيقة
 افراده ان لم يكن داخل فيها كان خارجاً وذلك ظاهر فهو عرضي يعني كل كمي خارج عن
 الحقيقة اي ليس عيناً ولا جزءاً فهو عرضي وليس اداً للماتن ان كل كمي ليس داخل في
 الحقيقة فهو خارج وعرضي بل يخرج عنها شرط العرضية قوله فانه عرضي لان
 الصالح خارج عن الانسان اي عن الحيوان الناطق ومحمول عليه كل خارج
 فهو عرضي فلا يكون داخل في حقيقة زيد وعمره لان حقيقة الشيء لا تكون موصوفة من العرضي

كما نقرر في موضعه قوله فتبين انه امر خارج عنها يعني كل كلى ليس موجبة حقيقة لا داخلية
 في تلك الحقيقة كان خارجا عنها ولم تكن جزءا منها وما لم تكن الماهية الكلية حاملة
 في حقيقة جزئياتها كانت خارجة عنها وكل كلى خارج فهو معنى فاعلى هذا يكون نفس الماهية
 الكلية من العرضيات لا من الذاتيات مع انها معدومة في الذاتيات الجوانب الذاتية
 مسانها كما كلى اخل في حقيقة جزئياتها كالحوان الناطق فان كل واحد منها كلى اخل في
 حقيقة زيد وعمر وكر من جزئياتها فنفس الماهية الكلية ليست بهذا المعنى من الذاتيات
 لا انها ليست اخل في حقيقة جزئياتها بل هي عينها واثباتها كلى موجبة حقيقة جزئياتها بمعنى
 ليس خارجا عنها لان كل شئ فلا يمكن ان يكون خارجا عن نفسه فالماهية بهذا المعنى ذاتية
 اي عين الذات هي ليست اخل في الذات ولا خارجة عنها قوله فاعلى هذا لا يكون نفس الماهية
 ذاتية لان معنى الذات الذي نفهم من عبارة الماتن هو كلى اخل في حقيقة الجزئيات فظاهر
 ان ماهية الجزئيات ليست داخلية في حقيقتها فان تلك الماهية والحقيقة شئ واحد لا يمكن ان يكون
 شئ داخل في نفسه قد سبق الجواب بان كون الماهية ذاتية بمعنى انها نفس الحقيقة وعين الذات
 لا يعني انها كلى داخل في الحقيقة فلا يمكن ان يقال ان الماهية ليست اخل فتكون خارجة وكلها
 عرضيا كالفنا حك بالنسبة الى الانسان قوله بل يكون نفس الماهية من العرضيات الجزئية لا من
 نفسها بل اضراب الفاسد عن الفاسد لان نفس الماهية اذا لم تكن ذاتية بمعنى كلى اخل في حقيقة
 فلا يلزم منه كون نفس الماهية من العرضيات لان العرضى كلى خارج عن الحقيقة بان لا يكون
 جزءا ولا عينها ويكون محمولا عليها كالفنا حك بالنسبة الى الحيوان الناطق لا مجرد كونه

غير قوله لانها تخالف الذاتي بذلك لتفسير الخ في كلام شارح من قوله التام لان
 الذاتي لتفسير ان فلو كانت نفس الماهية بالنظر الى احد التفسيرين غير ذاتي فلا
 ان تكون هي غير ذاتي بالنظر الى كل تفسير حتى تكون من العرضيات قوله كل
 ما يخالفه فهو عرضي بذه القضية كبرى كاذبة للقياس قد مر بيان الصغرى ثم تقريرا
 الكاذب من شكل الاول بهذا لانها تخالف الذاتي بذلك لتفسير وكل ما يخالفه فهو
 عرضي فبيان فساد هذا القياس وكذبه بان قوله بذلك لتفسير ان لم يذكر في الكبرى
 لم يتكرر الا وسط فساد القياس وان ذكر فيها كانت الكبرى كاذبة مع النتيجة لان
 يخالف الذاتي بذلك لتفسير مع انه ليس عرضيا قوله وقد يقال الذاتي على الغير عرضي
 قالان شخص الحق وزمونه الباطل ان الباطل كان مجرعا قوله باليس بعرضي
 للذاتي متساويان احدهما كلي بوجوه حقيقة وبوجوه غيبية ففصل فظروا الاخر كلي ليس جاز
 عنها فالذاتي بهذا المعنى يشمل الجنس والفصل والماهية المركبة نهما وبسبب قوله
 لا يقال ان الذاتي موصوف الى الذات الخ فان بالنسبة يقتضي شيئين متساويين
 احدهما موصوف كزبد والاخر موصوف اليه كروم فيقال زبد الرومي ورومي
 وان لم يكن الموصوف الموصوف اليه شيئين متساويين بل شيئا واحدا لم يجز الخاف
 بالنسبة بالروم من غير اعتبار شي آخر ينسب الى الروم فلا يقال رومي اي روم
 رومي لان النسبة لشيء الى نفسه فاسدة فلا يصح كون الماهية ذاتية لان الماهية
 والذات شيئا واحدا ياء النسبة يقتضي شيئين فيحصل الجواب ان الذاتي قد وضع

بوضع ثانياً مرة ثانية لما ليس يحتاج تفسيراً لهذا المعنى ما به وغيره فليس إطلاق اللفظ على
 الما به بالنسبة ليلزم نسبة الشئ الى نفسه بل إطلاقه عليها بالوضع والاصطلاح قوله قوله
 زائد لا طائل تحته أي لا فائدة في ذكره بل ذكره لغو مستدرك لأن الكل مفهوم لا يمنع من نسبة
 على كثيرين فمدلول هذا ليس الا مقولاً على كثيرين فيكون ذكر الكل زائداً ما به فائدة وذكره زائداً
 حيث المعنى بدون طائل دفع هذا بوجه آخر بأن الكل جنس وجزء وذاتى لكليات الخمس
 من الجنس والنوع وغيرهما ولا يستغنى عن الجزء الذي ذكره ولا يستغنى عن تعريفه الا لم
 ما والثاني ان مفهوم المفعول على الكثيرين جزء مفهوم الكل ولا يلزم من ذكر الجزء بعد ذكر
 الكل زيادة لكل لانه يشمل على اجزاء الثالث ان المراد بالكل سبها المفهوم لتجريد عن
 معناه كما جرد الوضع عن المعنى في تعريف الكلمة في كتاب الكافية وكما جرد الارسال
 عن الرسول في قوله تعالى وارسلنا الى فرعون رسولا فلو لم يجرد الوضع عن المعنى لارسال
 عن الرسول كان ذكر المعنى بعد الوضع وذكر الرسول بعد الارسال انما لا طائل كذلك
 لم يجرد عن غير المفهوم كان انما لا طائل لكنه لما جرد عن غير المفهوم فليس من انما لا طائل
 فان الجنس مفهوم مفعول على كثيرين الجزء والرابع انه لو كان زائداً لا طائل تحته كان تعجب
 بحسن الباقى فانه الان تعريف الجنس ليس محمداً مفعول على كثيرين انما هو كل مفعول
 او مفهوم مفعول انما لا يخفى ولان المفعول اسم مفعول صفة وكل صفة فلا بد لها
 من موصوف معلوم فان كان ذلك الموصوف هو الكل والمفهوم الموصوف هو الكليات فليس
 زائداً وان كان الموصوف غير ذلك فهو مجهول في التعريف بالجهل فانه غير الموصوف

ليس في هذا قول اذ اسئل عن زيد وعمر والحمد اعلم ان السؤال بما هو ان كان عن شي واحد
 بسيط او مركب كان المقصود حقيقة المختصة به واما في الحقيقة المختصة به فان اسئل عن الانسان
 بانه ما هو كان المطلوب حقيقة المختصة به التي ليست مشتركة بينه وبين غيره فجاب بانه حيوان
 اطلق لان ذلك حقيقة المختصة به التي ليست مشتركة بينه وبين غيره وان اسئل عن شئين
 مشتركين في الحقيقة النوعية لهما كان الجواب تمام الماهية وكما ان الحقيقة المشتركة بينهما اي
 جميع اجزائها الذاتية المشتركة بينهما ويزيد عليها اي حد بها التام فان اسئل مثلا عن زيد وعمر
 بما يجاب بالانسان لانه تمام الماهية المشتركة بينهما اي مجموع الاجزاء الذاتية المشتركة بينهما
 وان اسئل عن شئ مشتركين في الماهية الجنسية فاجاب ايضا تمام الماهية المشتركة اي
 ما يشترك على جميع اجزائها المشتركة وهو الجنس القريب لهما فاذا اسئل عن الانسان والفرس
 زاد عن زيد والفرس اجب بالحيوان لانه تمام الماهية لهما اي مجموع الاجزاء المشتركة بينهما
 وموجودها قابل الابدان نام حساس متحرك بالارادة وكذا الحال ان اسئل عن شي مشتركين
 شئيين فان كانت مشاركة في الماهية النوعية يجاب بالنوع كما اذا اسئل عن زيد وعمر
 خالدين فجاب بالانسان لانه تمام الماهية لهما اي مجموع الاجزاء المشتركة بينهما ان كانت
 في الماهية الجنسية يجاب بالجنس القريب كما اذا اسئل عن زيد وفرس وعن فجاب بالجنس
 لانه تمام الماهية لما ذكرنا في مجموع الاجزاء المشتركة له وموجودها قابل الابدان ما ذكرنا ان اسئل
 عن شئيين او شيئا ليست المشتركة بينهما لاني النوع ولا في الجنس فلا يكون الجواب بالماهية
 لا بالماهية المختصة لا بالماهية المشتركة لا بتعار الماهية الواحدة لهما نوعية كانت او جنسية

فان كانت تلك الاشياء موجودة بيجاب بالمفهوم اعرضني كالموجود والشيء كما اذ كان
 زيد عقل ونقطة ما هم او ما هو لا بيجاب بالشيء او موجود وان كانت محسنة كلها
 او بعضها او معدومة عارية عن الوجود اما فلا يمكن الجواب بالمفهوم العرضي الوجودي
 ايضا لان وجود العرض في ابي ظلت كان من غير وجود معدومة يستحيل في ذلك الظاهر كما
 اذا قيل شريك الباري وارتقاء التقنيين ما بها اذ قيل زيد وشريك الباري ما بها
 قيل في برون لا شيء ما بها واعلم ان تمام الماهية هو مجموع اجزاء الماهية بحيث لا يكون جزء
 خارجا ولا غائبا عن تمام الماهية اى الماهية التامة الكاملة فتمام ماهية الانسان
 بطريق اجمال هو حيوان ناطق فانه مجموع اجزاء ماهية الانسان اجمالا وتمام ماهية
 الانسان بطريق التفصيل هو جوهر قابل ان يعاد نام حساس تحسرك بالارادة
 ناطق فان هذا مجموع اجزاء ماهية الانسان تفصيلا فيكون هذا تمام ماهية الانسان
 وكما لها اى الماهية التامة والحقيقة الكاملة فان خرج من حكمة الاجزاء شي كان نقصان
 الماهية اى كانت الماهية بعد الخارج ناقصة ثم تمام الماهية على ضرب من آحادها تمام
 الماهية المختصة وهو مجموع اجزاء الشيء الواحد فيكون المجموع مختصا به ولا يوجب
 في غيره فلا يكون مشتركا كتمام ماهية الانسان حيوان ناطق وهو مختص بالانسان
 وليس بين الانسان وبين غيره مشترك كما وانها تمام الماهية المشتركة وهو مجموع
 الاجزاء المشتركة بين شيئين اذ اكثر فتمام ماهية زيد وعمرو حيوان ناطق وهو مشترك
 فيكون هو تمام الماهية المشتركة كلها وتمام الماهية المشتركة بين الانسان والعنبرين زيد

وابتدعوا الحيوان لانه مجموع الاجزاء المشتركة بينهما هي جوهر قابل الابدان واما حساس محرك هذا
 ماسة مشتركة بينهما واما الماسة المشتركة بينهما ايضا فاحتمل ان تمام الماسة موجودة في اجزائها
 سواء كانت مختصة بشئ واحد كالحيوان الناطق وموخص بالانسان او مشتركة بين شيئين او اكثر
 كالحيوان المشترك بين الانسان وغيره فتمام الماسة المشتركة بجميع اجزاء الماسة المشتركة بين
 شيئين واكثر قوله النوع كل معقول على كثير من متفقيين ^{الجزء} مطلق كل زائد لا طائل تحته فقد
 مر جواب في مقام بيان الجنس قوله وان كان الذاتي غير معقول في جواب بل هو ليس كذلك
 اخطا في نقل هذه العبارة فان المقام يقتضي ان يقال لان الذاتي غير معقول على كثير من متفقيين
 في جواب ببول معول في جواب اي شئ هو في ذاته لان المقام مقام الاستدلال على خروج
 الكلمات الباقية لا مقام ان المتصلة الشرطية قوله وهو الذي ينير الشئ عن شئ مشترك
 في الجنس يعني بفصل الفصل عن شيا مبانية تشارك في الفصل في الجنس كالناطق فالينير
 الانسان عن الفرس وغيره من المباني تشاركنا به في الحيوان قوله ولو قال او في وجوده ايضا
 لكان التعريف اشمل يعني لو قال في تعريف الفصل هو الذي ينير الشئ عن شئ مشترك في
 الجنس في وجوده لكان هذا التعريف شاملا لكل فصل فان الفصل على قسمين فصل الجنس وفصل
 الوجود كما قيل اذ كل ما له جنس كالانسان ففصله كالناطق ينير عن المشارك كالفرس في
 الجنس اي الحيوان وكل ما ليس له جنس كالجوهير ففصله ينير عن المشارك في وجوده كالخط ^{سطح}
 كما قيل وفيه ابحاث كثيرة قوله لم يدخل فيه الماسة المركبة من امرين متساويين ^{متساوية} وامور
 اي لم يدخل في النوع الماسة المركبة من امرين متساويين لكن الامرين ^{مختلفان} على اطلاق وجود

مثل هذه المباحث قوله لقائل ان يقول فعل هذا كان اللازم عليه ان لا يذكر الجنس في
 التعريف يعني اذا اطلق تركيبة الماهية من امرين متساويين عند المصنف فلما سبقت عندنا
 مركبة من جنس فصيل كالانسان او بسيطة مختصة بالفصول كالجبن العالي فلا يلزم التسلسل
 الى غير النهاية وهو باطل فلما ثبت كون الماهية لفصل بسيطة لزمن ان يكون ذكر الكل في تعريف
 الفصل لغوا بجماد مستدركا محض لا فائدة في ذكره لان الكل لو كان جنس لفصل كانت الماهية لفصل
 مركبة من الجنس والى ثم ما بهية فصل لفصل ايضا كانت مركبة وهكذا الى غير النهاية فيلزم التسلسل
 فذكر الجنس هو الكل في تعريف البسيط كاللغز طائل تحته فان البسيط لا جنس له والى له
 قوله لانه لا يفيد شيئا من الشمول الا حراز لان الجنس يشمل المعروف لفتح شيل وغيره يفيد
 الا حراز عن غير المعروف ايضا كالحمار في تعريف الانسان شيل الانسان والفرس وغيره يفيد
 الشمول في حراز عن الاشجار والنبات فيفيد الا حراز والماءية البسيطة كاللغز طائل ما كان
 عن جميع ما عدا ما بذاتها ولم يكن لها مشارك فلا يكون لها جنس ليفيد الشمول الا حراز فذكر
 الجنس لها لغو فلا يكون بناء ذكر الكل جنسا لفصل قوله كل مستدرك كما مر يعني ذكر الكل في
 تعريف الفصل وجعله جنسا لفصل لغو لا يوافق المقصود من هذه العبارة لو عيّن عدما ان
 يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته يفيد فائدة الكل ويزيل على مناه فلا حاجة
 الى الكل للزوم اشكاله فائدة لان كل يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته
 كلما قطعنا لان يجري لا يقال في جواب اي شيء هو فيه نظر فاما ان الفصل لما كان بسيطا
 وبسيط لا جزاء فغلا عن الجنس فذكر الكل في تعريف الفصل وجعله جنسا لفصل مستدرك طائل

في تركيب الجنس من جنس واحد

واللازم تركب ^{الفصل} الجواب ان هذا رسم ^{الفصل} لاجدة ولا يلزم من تركيب الرسم تركيب
 ذات الرسم كما يرسم احب الوجود بانه موجود قائم بذاته قديم لا اول له ولا آخر له ولا يلزم
 تركيب المفهوم تركيباً انه سبحانه قوله لانه ان شخص حقيقة واحدة فقط يعني كل واحد من اللان
 والمفارقة ان شخص حقيقة واحدة فقط اي ان صدق على افراد ماهية واحدة ولم يصدق على
 غيره فهو خاصة والا فعرض عام فالمراد بقوله فقط لم يخص بخصتين او اكثر اعني ان صدق اللان
 والمفارقة على حقيقة واحدة محضة لا على حقيقتين او اكثر فخاصة وان صدق على حقيقتين او اكثر
 فعرض عام فتأخره ضم قوله فقط للغيرين بامية الخاصة وكونها مانعة عن دخول العرض العام فيها
 فان اختصاص العرض كما يكون بحقيقة واحدة كالضاحك بالانسان كذلك يكون بحقيقتين او اكثر
 كالماشي بالانسان والفرس وغيرهما من ذات الارض من غير ذوات الارض كالحية والظبية
 قوله هذه التعريفات اعلم ان التعريف على ضربين حدودي ومركبي واحد منها تام ناقص فالحد
 التام لكل شيء واحد هو تعريف الشيء بجميع اجزائه الذاتية اجمالاً او تفصيلاً كتحديد الانسان بحويون
 ناطق او بحويون قابل الالعباد نام حساس متحرك بالارادة ناطق احد الناقص يمكن ان يكون متقدماً
 غالباً وموالاتاً يكون بجميع الاجزاء الذاتية تفصيلاً في مقامه الرسم التام ما يكون بالخاصة
 كتحديد القريب كرسم الانسان بحويون ضاحك وحيوان كاتب الرسم الناقص بخلافه يمكن
 ان يكون كل واحد من الرسم التام الناقص شيء واحد مثلاً ثم الشيء المحدود والرسم
 وجود في نفسه في الواقع من غير اعتبار معتبر ولا فرض فافرض كالانسان في الارض والكوكب في
 هذا القسم من الوجود غير رسمه وليس له وجود في نفسه بل وجوده موقوف على فرض واعتبار

مستبر فخذ هذا القسم من الموجود لا يتنازع بين محمد لان باعتباره المستبر ذاتيا فهو اني واما اعتبره
 عرضيا فهو عرضي كالامور الاصطلاحية فخذ هذا القسم من الموجود او رجمه بتوقف على قول القسبر
 حداد رجم قوله بناء على ان كان ان يكون لها ما يات في تلك المفردات الخ فخذ البسار ^{لضعف}
 بناء واصله عى ان يتقدم ما يبنى عليه بل انما قال سوا لان الكليات المنطقية امور اعتبارية ^{وليس لها}
 وجود في خارج العقل فكل امر اعتباري كذلك فخذ بوجهه ولذا قال سوا ولم يقل حداد
 تنبها على هذه المسئلة او تصنيفا لمجال المناقشة فانه لو قال حداد تسع مجال الوجود الاشكال
 بان الذي ذكر في تعريفات الكليات ليس من الذاتيات بل من العرضيات قوله بان المناسب
 التعريف الذي هو اعم من الحد و هو الرسوم لان كل حد تعريف كذا كل رسم تعريف و ان
 قوله لان عدم العلم بانها حد ولا يوجب العلم بانها رسوم الخ الظاهر ان هذه القضية كاذبة لكونها
 عكس نقضها و ما يوجب العلم بانها رسوم هو العلم بانها حد و فكل هذا ظاهر لا يغير ان
 علم الرسم هو علم الحد و منها بحث آخر لعنا ذلك القضية و تكلف للاصلاح قوله قول ان
 شامل لانواع التعريف الظاهر ان قول هو جنس شامل لا المركب من قول في ال اى مجموعها
 دال مع ما يبنى فصل ضم الدال الى القول العلم من خطأ التامنين قوله على ما بينه لشيء يخرج الرسم
 الخ الظاهر ان دال على ما بينه لشيء يخرج الرسم لان مجموع دال على ما بينه لشيء فصل مميز للحد عن
 في القول لا قوله على ما بينه لشيء بدون ضم دال قوله بل لا يجوز تعريفه لتلازم التسلسل لان
 الحد ان عرف بالحد يعلم فخذ الحد يعبرف بالحد يعلم ثم كذا فيلزم التسلسل و اجواب بان
 على تفسير الحد كخيل و راجع امور غير متناهية تفصيلا و فخذ او في ما بين قنا و اما اجابا

رجب

اجمالا فليس بخيلا والثاني تعاقبا موافقا به تفصيلا في زمان غير متناه في ذاته غير متناه
 الزمان في نفس التسلسل اللازم على تعريف الحد تعريف حد واحد بمحد وهو التسلسل بالمعنى الثالث
 ذلك غير متناه لان نفس الزمان قد يان بتحصيل القديم امورا غير متناهية متعاقبة في زمان غير
 متناه لا يتحيز واما التسلسل بالمعنى الاول على تقدير تعريف الحد بالحد في غير لازم قوله لان الحد
 نفس الحد في غير متناه ايضا لو كان حد الحد نفس الحد كان تحديد الشيء بنفسه كتحديد الحيوان بالحيوان
 بالحيوان الناطق لو كان كتحديد الجمل بالجمول في ذلك بل ايضا اذا كان حد الحد نفس الحد
 كان الحد نفس الحد لان الحد المضاف في حد الحد حد للمضاف اليه فيه محدود وكان
 قوله حد الحد نفس الحد موجد الحد ونفس المحدود ولا يخفى ما فيه من الغشاق قاعدة النحوان ^{المضاف}
 لما يكون نفس المضاف اليه متناه متناه الى نفسه فبار على بده القاعدة لا يكون حد الحد
 نفس الحد ثم تامل قوله كما ان وجود الوجود نفس الوجود فيه اختلافات الاول ان
 الحد نظري لتصور الوجود بدوي لتصور كماله وتثنية نظري بالبدوي تشبيهه بالحد ^{لاختلاف}
 الذات والخواص لان الحد يمكن ان يكون له حد يقال حد الحد الوجود لا يمكن ان يكون
 له وجود فلا يقال وجود الوجود والثاني ان الوجود بالمعنى واجب الوجود بالمعنى الماهية
 او بمعنى ان ينضم بالماهية فتصير الماهية موجودة فان كان بالمعنى الاول فلا يمكن ان يكون
 للوجود وجود لانه لا يمكن ان يكون للوجوب واجب لو كان للواجب واجب كان الواجب
 محكنا لا واجبا فلا يصح القول بوجود الوجود بخلاف حد الحد فانه ممكن وكذا ان كان
 بالمعنى الثاني او الثالث لان الماهية اذا كانت ماهية او ينضم بها الوجود فلا يمكن

لها الوجود مع ذلك باسنى كان لا استحالة حصولها حاصل فلما لم يكن للوجود وجودا لم يمتنع
 بان مع وجود الوجود نفس الوجود والثالث ان وجود الوجود لو كان نفس الوجود لكان وجودا
 اشئ نفس وجود اشئ لان وجود وجود اشئ ان لم يكن وجود اشئ بل بوجود آخر اشئ
 اشئ واحد وجودا بل اذ كان اشئ فهو موجودا بوجود واحد وان كان نفس وجود اشئ كما قال
 القائل فنقول كلما كان وجود الوجود نفس الوجود كان وجود وجود اشئ نفس وجود اشئ كلما
 كان وجود وجود اشئ نفس وجود اشئ كان عدم عدم اشئ نفس عدم اشئ فينتج هذا التقدير
 من المستلزمة من الشكل الاول كلما كان وجود الوجود نفس الوجود كان عدم عدم اشئ نفس
 عدم اشئ والتالى باطل لان عدم عدم اشئ بوجود ذلك اشئ لا عدمه فكذا المقدم
 فنقول القائل وجود الوجود نفس الوجود في معرض الاختلال اما ثبوت التالى فلا
 عدم عدم اشئ ان لم يكن نفس عدم اشئ على تقدير وجود الوجود نفس الوجود بل
 عدم آخر للشيء كان لشيء واحد عدان فيلزم انعدام المعدوم وهو محال فافهم وقد
 ثبتت ابحاث قوله ان كانا مفردين اى لفظا وحكما ومثبتا احدهما للاخر او نفي
 فانزع النظر الاتى وانما اكتفى بالمفردين للتسامح قوله فيه نظر لان المحكوم عليه لا يميز
 ان يكونا مفردين فى المحلثة انما يجوابه ان المحكوم عليه به لما كانا فى المحلثة غالبا مفردين
 وقعت المسامحة والمراد مفردين بحيث مثبت احدهما للاخر او سلب ثم التفسير الذى
 لا عار عليه فهو ان يقال ان حكم فى القضية باثبات احدهما ينسب للاخر او بالنفى محليته
 الا بشرطه كما فى تهذيب المنطق والكلام قوله ولم يذكر لمصنف البحر الاخير ولا بد من اعلم

أن المخصصين من المتأخرين قالوا القضية مستقلة والنسبة المحكية داخلية في مفهوم القضية و
 خارجية عن ذاتها لا بها الموضوع والمحمول حال كونها مركبين بالنسبة فالمصنف في
 صدي بيان الأجزاء لذات القضية وهي للموضوع والمحمول فقط والنسبة من أجزاء مفهوم
 القضية فالواجب عدم ذكرها في أجزاء ذات القضية قوله كونه جزءاً منها أن الجزء الآخر
 لمفهوم القضية بالنسبة المحكية وليس لذات القضية جزء سوى الموضوع والمحمول فذلك
 الجزء الآخر ولا يلزم من كون الشيء جزءاً للمفهوم كونه جزءاً للذات قوله يتركب كل واحد منها
 من جزئين غالباً أي يتركب بانه الجمع ومانعة المخلو من جزئين غالباً بالاتفاق وتركيب
 الحقيقية من جزئين وإنما عند الأكثر قوله وقد يتركب عن أكثر من جزئين ففي مائة الجمع
 ومانعة المخلو اتفاق الكل في الحقيقة لا تركيب عن أكثر من جزئين عند جماعة كثيرين قوله
 أما منفصلة بحقيقة فقولنا العدد والمازاد ناقصان مساو فانه حكم فيها بان الجميع لا يجمع
 على عدد واحد ولا يخلو العدد من أحد هذا مثال تركيب الحقيقة من ثلثة أجزاء مع دليله أن
 قوله فانه حكم فيها بان الجميع الخ دليل على ثبات التركيب عن أكثر من جزئين وهذا قول أهل التركيب
 الثلاثي فصاعداً والذين ينكرون التركيب الثلاثي يقولون بغير منفصلة مركبة من
 حلتية ومنفصلة كما سيأتي لكن لا يفوح من دليلهم راحة لقوة قوله فانه يظن أن عدد
 أجزاء الحقيقة مستلزم لنقيض الآخر هذا الاستلزام في كل حقيقة من غير مسلم عند الذين
 التركيب من ثلثة أجزاء فانه يقولون هذا مخصوص بالتركيب الثلاثي أي المركب من
 وأما المركب من ثلثة أجزاء فصاعداً فانه يثبت أن عين أحد أجزاء الحقيقة يستلزم نقيضها

ومقتضى أحد أجزاء ما يستلزم عين واحد من الباقى بالتدوير هذه القاعدة موجودة فى كل
 حقيقة تركيب عن أكثر من جزئين لا اعتبار اجتماع الأجزاء كلها واتحادها بخلوها كلها
 قوله فلو تركبت الحقيقة من ثلاثة أجزاء فصاعدا لميزم جواز الجمع وجواز الخلو ^{الجزء} خلف
 اعلم ان القاعدة التى ذكرنا ^{بها} قسيل هذا للحقيقة المركبة من ثلاثة أجزاء فصاعدا لميزم سبها
 جواز الجمع ولا جواز الخلو ولا خلف فتذكر وافهم قوله لانه فى المثال المذكور موقوفنا
 العدد لما زاد او ناقص وسواء لميزم ان يستلزم كونه زائدا كونه غير ناقص ويستلزم كونه غير
 ناقص كونه مساويا ^{لجزء} هذا دليل جواز الجمع فى زعم الذين ينكرون تركيب الحقيقة من ثلاثة
 أجزاء فصاعدا وذلك الدليل بناء على القاعدة المذكورة للجوز من هذا التركيب فاسد لانه
 فى المثال المذكور لميزم ان يستلزم كونه زائدا كونه غير ناقص وغير مساو وبالعكس لان يستلزم
 كونه زائدا كونه غير ناقص فقط فان عين أحد أجزاء الحقيقة يستلزم مقتضى الباقى كما مر بانه
 فى القاعدة لان يستلزم مقتضى جزء من الباقى فتقوله ويستلزم كونه غير ناقص كونه مساويا
 فى معنى البطلان لان كونه غير ناقص يستلزم كونه مساويا او زائدا لا كونه مساويا فقط لان
 مقتضى أحد أجزاء الحقيقة المذكورة يستلزم عين واحد من الأجزاء الباقية بالتدوير ^{فقط} ^{لأن} ^{الاستدلال}
 على جواز الجمع فى صورة تركيب الحقيقة عن أكثر من جزئين بطل الاستنتاج الذى يذكره
 ذلك ايضا قوله ويخرج من هذه ان يستلزم كونه زائدا كونه مساويا وقد كان ينبغي منع
 الجمع لكون المنفصلة حقيقة هذا خلف اعلم ان لما بطل الاستلزام الاصلى لم يبق بعد ذلك
 يستلزم كونه غير ناقص ^{لأن} ^{بطل} الاستلزام الفرعى ^{بما} ^{لأن} ^{بطل} الحقيقة أى يستلزم كونه زائدا كونه مساويا

اما بطلان الاستلزام الاصلى فلان كون العدد زائدا يستلزم كونه غير ناقص فمقتضى المثال
 المذكور بل كونه زائدا يستلزم كونه غير ناقص وغير مساو فحينئذ بطلان الاستلزام الاصلى اظهر
 كلاهما اظهر اما الاستلزام الفرعى فصحته موقوفة على صحة الاستلزام الاصلى فلا بطلان صحة الاصل
 بطلان صحة الفرع وثبت منع الجمع بين اجزاء الحقيقة المركبة عن ثلثة اجزاء فصاعدا ولم يلزم تخلف
 قوله وايضا يلزم ان يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير مساو
 وهذا مستدل ايضا على تقدير تركيب الحقيقة عن اكثر من جزئين بل ان المثال المذكور
 يكون العدد غير زائد يستلزم كونه ناقصا او مساويا لا كونه ناقصا فقط لان خفض احد اجزاء
 الحقيقة المركبة عن اكثر من جزئين يستلزم عين واحد من الاجزاء الباقية المردودة فينبذا
 الدليل مثل الدليل السابق كلاهما من الباطل صورة ومعنى قوله فينتج من هذا ان يستلزم
 كونه غير زائد كونه غير مساو وقد كان بينهما منع اخلوا ايضا الخ وهذا الاشراج كاذب منع اخلوا
 متحقق لان كونه غير زائد يستلزم كونه ناقصا او مساويا فبذلك يمنع اخلوا ومجموع قوله
 كونه ناقصا الخ يعنى كونه عدد زائدا سواء كان ناقصا او مساويا يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا
 او مساويا يستلزم كونه غير زائد فاما ان المقدتان متجانسان كونه غير زائد يستلزم كونه غير زائد
 كما زعم المخالف المتغالط بقوله فينتج من هذا ان يستلزم كونه غير زائد كونه غير مساو فظهر ان
 ما زعمه السيلاني على عدم منع اخلوا فهو مغالطة لا دليل صحيح فاعلم مضنا قوله وقد كان بينهما
 منع اخلوا اعلم ان منع الجمع وكذا منع اخلوا متحقق في اجزاء المتصلة الحقيقية سواء تركبت
 من جزئين او اكثر لكن كل مخالف يقرر ما يكون موافقا لما يبين على مذهب معتزلة دون

قاعدة غيره فحق الشال المذكور وهو قولنا العدد الزائد ناقصا ومساويا من المنفصلة ^{الحقيقية}
 المركبة عن ثلثة اجزاء كونه زائدا يستدعي كونه غير ناقص وغير مساو فلهذا يمنع الجمع اللازم
 للحقيقة وكذلك كونه ناقصا او مساويا يستدعي نقض الباقي من الاجزاء لا تمنع اجتماع
 اجزاء بالمذكورة من الزائد والناقص والمساوي على عدد واحد وكذلك كونه غير زائد
 يستدعي كونه ناقصا او مساويا وهذا يمنع اخلو الملازم لها لا تمنع اجتماع الاجزاء
 كلها عن العدد ثلث ان كل منفصلة حقيقية تركبت عن جزئين او اكثر فبين اجزائها
 بالعادة المذكورة منع الجمع ومنع اخلو بيان صاحب النظر من الاستدلال بكافة
 قوله لكون المنفصلة حقيقية يعني كيون بين اجزاء حقيقية منع الجمع ومنع اخلو لوجوب
 تركيبها من ثلثة اجزاء فصاعدا لكان الجمع واخلو جائزين كما استدلل في زعمه وقد
 علمت ان بيانه مكابرة واستدلاله مغالطة وخارج عن الصحة لتحقق منع الجمع ومنع
 اخلو بين اجزائها كما قلنا قوله في خلفنا علم ان هذا الخلف ليس خلفا مساويا لان
 الحقيقية اذا تركبت عن ثلثة اجزاء فصاعدا فبينها منع الجمع ومنع اخلو على قولنا ان
 المذكورة سابقا بي عين كل جز يستدعي نقض الاجزاء الباقية ونقض كل جز
 يستدعي اعيان الاجزاء الباقية بالتزويد قوله بل الحق ان المنفصلة الحقيقية قد
 تركب من جملته ومنفصلة هذا الحق وعاء محض ليس على ثبوت دليل ما يذكر بصورة الدليل فهو
 لا يخلو عن لغو ولا يلوح عنه راحة حقيقة قوله كقولنا العدد اما ان يكون مساويا لذلك
 العدد او زائدا عليه او ناقصا عنه والجزء الثاني اعني قوله وزائد الى اخره منفصلة حقيقية ^{اقول}

ان اراد ان الجزء الثاني في غير الجزء الاول متصلة حقيقة فذلك في غير المنع والاختلاف فيها هو
 المتنازع ولم يعم عليه بيان قاطع وان اراد ان الجزء الثاني مع الجزء الاول متصلة حقيقة فذلك
 مسلم فتركبت الحقيقة من ثلثة اجزاء كان قولنا لاني والجزء الاول حلية قولنا غير صحيح لان الجزء الاول
 صادر عن الحقيقة فلم يعم عليه حقيقة قولنا واصله اجزاء مساو لذلك لعدا وغير مساو له
 فكونه في المتصلة هذا الحقيقة المتنازع فيها ممنوع بل هي حقيقة اخرى لان المتنازعين متباينين
 احدهما اصلا والاخرى في عا ولان تغيير القضية بالتغيير الاخرى مع تغيير مضمونها لو كان سببا لكون
 احدهما اصلا والاخرى في عا كان احد المتباينين اصل الاخر لكون الشرطية اصل الحلية بالعكس لكن التباين
 باطل فالقدم مثله فان قولنا كلما كانت الشمس طالعة لزم لها اتصال لزمية يكون تغييرها بالحلية بان
 طلوع الشمس ومنعها مع ان المتصلة غير حلية وقولنا دائما اما العذروج واما بوزن متصلة حقيقة
 ويكون تغييرها بالحلية بان العذروج غير العذروج مع ان المتصلة تباين حلية نوحا وكذا يمكن تغيير
 بالمتصلة وبالعكس فلو كان بيان احدى القضيتين بالاعراض سببا لاصالة والتفرع كان كل واحد
 من القضايا المذكورة صلا وفرا مع وجودها بانية النوعية والشخصية ذلك باطل لان الحقيقة المركبة
 من ثلثة اجزاء لو كانت مكتوبة من حلية متصلة حقيقة كما قال صاحب النظر بقوله بل الحق ان المتصلة
 الحقيقة التي كان بانية الجمع وانتهى الخلق بالركبان من اجزاء ثلثة مركبتين من حلية متصلة اجزاء
 يكون بان قاله بعد ذلك باطلا بوانتهى الجمع وانتهى الخلق فانها قد تركبان من ثلثة اجزاء فصاعدا
 فمن متركب المتصلة حقيقة من ثلثة اجزاء فصاعدا متركب بانية الجمع وانتهى الخلق بانية من ثلثة
 اجزاء فصاعدا وبالعكس الا فلا قوله ذلك لم يكن سببا وانما عليه ان تصاعده في القول بالخل

في كون الحقيقة المذكورة مركبة من محليته ومفصلته قوله فلما كانت هذه المفصلة في قوة تلك المحلية
 والمفصلة فثبت مقامها اعلم انه لا يثبت من هذه الشريعة المفصلة كون المفصلة الحقيقية التي تركبت
 من ثلثة اجزاء كونها مركبة من محليته ومفصلته حقيقة لان الحقيقة المركبة من ثلثة اجزاء وان صناعها في قوة
 المحلية والمفصلة لكن لا يلزم ان يكون نفسهما فان شئنا ان كان في قوة الامر فلا كان عين ذلك الامر لان
 وشعاع الشمس في قوة انوار الشمس لكن ليسا عين النار فكذلك الحقيقة المركبة من ثلثة اجزاء وان
 فرض انها في قوة المحلية والمفصلة لكن لا يمكن ان يكون نفسهما والامر ان يكون الشئ في قوة
 فيكون عين نفسه وغير نفسه ذلك محال لان كون الحقيقة المذكورة في قوة المحلية المفصلة يدل على
 التمايز واتحاد المتمايزين من حيث بامتنان ان محال لان هذه المفصلة بمعنى الحقيقة المركبة من ثلثة اجزاء
 لما ثبت في مقام المفصلة المركبة من محليته وحقيقتها كانت غيرا لان كل شئ ينام في مقام شئ آخر
 فهو غير الشئ الاخر والامر اقامه الشئ في مقام نفسه موضح فظهر ان الحقيقة المركبة من ثلثة اجزاء
 غير المفصلة المركبة من محليته وحقيقتها فظهر قول المذنب يكون تركيب المفصلة الحقيقية من ثلثة اجزاء
 فظهر انها مركبة من ثلثة اجزاء هذا من اقسام المنكرين بل تركيب الحقيقة من الاجزاء الثلاثة مخدوم
 قوله ولكنها بالحقيقة مركبة من محليته ومفصلته هذا من غلط كونهم لم يفسدوا من ثلثة اجزاء وان
 الحقيقة قد تركب من ثلثة اجزاء فضا على نظير تركيبها من الاجزاء الثلاثة نحو معلوم ما واجب الوجود
 ممكن الوجود موضح الوجود ونظير تركيبها من الاجزاء الثلاثة نحو بعض ما لا يولد ولا يورث
 ونحو الحيوان ما يولد من البطن او حيوان مولود من البعير او حيوان مولود من الطير
 ليسنوا او حيوان مولود من هذه قوله كما عرفت اعلم ان ما عرف فهو غير الحيوان لما عرفت

فيكون عين نفسه وغير نفسه ذلك محال لان كون الحقيقة المذكورة في قوة المحلية المفصلة يدل على التمايز واتحاد المتمايزين من حيث بامتنان ان محال لان هذه المفصلة بمعنى الحقيقة المركبة من ثلثة اجزاء

فقولك كاعتبرت اخبار غير حق قوله فلا يتركب الحقيقة الا من حيزين بل المستعملة بحقيقة قد
 تتركب من حيزين نحو الممكن اما جبر واما عرض وقد تتركب من ثلثة اجزاء نحو الانسان اما
 طفل او شاب او شيخ وكذا مختصر تركيب الحقيقة في الحيزين دعوى غير دليل مقبول في العلم
 برهان على امتناع تركيب الحقيقة من ثلثة اجزاء فصاعد ما تركبها منها قوله بخلاف
 الجمع ومانعة المخلوقات منها قد تتركبان من ثلثة اجزاء فصاعد الخ هذا القول ميل الى لادحضه
 على ان تركيب الحقيقة من ثلثة اجزاء فصاعد يجوز لان الحقيقة خاص مطلقا من انتم الجمع
 ومانعة المخلوقات منها اعم مطلقا منها فكل مادة صدقت فيها الحقيقة سواء تتركبت من حيزين
 او اكثر صدقت فيها مانعة الجمع ومانعة المخلوقات بالضرورة لجهة العموم والخصوص فبعض مادة صدقت
 فيها مانعة الجمع مانعة المخلوقات سواء تتركبت من حيزين او اكثر صدقت الحقيقة بالضرورة والابل
 المذكور من العموم والخصوص ظهر بالبداهة ان الحقيقة قد تتركب من ثلثة اجزاء فصاعد وهو
 المقصود بطل قول المنكرين بنفس قولهم فان بعض تركيب مانعة الجمع والمخلوقات المكنين من
 ثلثة اجزاء فصاعد يستلزم صدق الحقيقة فيه قال فلان هذا الكلام من قبيل المجادلة و
 احسان الحق صعب لا حل لاختلاف العقلاء ثم قال مانعة الجمع المركبة من ثلثة اجزاء على ترتيب
 نحو الحيوان اما الانسان او فرس او شاة لاقتناع اجتماع هذه الثلثة على حيوان واحد
 على ترتيب جزوه مثال الحقيقة المركبة من ثلثة اجزاء بعينه نحو المعلوم اما واجب الوجود او
 الوجود او متعني الوجود ونحو العبادات والافعال ونحو مثل هذه المادة يصديق كل واحد من الحقيقة
 ومانعة الجمع ومانعة المخلوقات المركبة من ثلثة اجزاء واما مانعة المخلوقات التي يتعني ارتفاع الاجزاء الثلاثة

المتن

دون الاجتماع مخوذة الحيوان بالانسان او لا فرس او لا بقر قوله لا يتحقق التناقض
اعلم ان التناقض في اللغة بمعنى التعالف في الاصطلاح بالمعنى المصدرى ^{للقضية} بخالف
من حيث يلزم من صدق كل كذب لاخرى وبالعكس ومفاه المراد منها بتوضيها ^{متخالفان}
ايتها كانت صادقة كانت الاخرى كاذبة وبالعكس قوله في الخصوصتين الالفة اتفاقهما
ثاني وحدت الظاهر ان المراد بالخصوصية هنا الخصوصية الاصطلاحية وهي قضية شخصية
ما يكون موضوعها شخصا فيكون المعنى لا يكون قضيتان شخصيتان متناقضتين بغير اتفاقهما
في وحدت ثانياً اي احدها وحدة الموضوع اي يكون الموضوع فيها شيئاً واحداً مخوذة بقائم وزيد
ليس قائماً والثانية وحدة المحمول مثلاً باقدم والثالثة وحدة المكان مخوذة بقائم في السوق ^{وزيد}
ليس قائماً في السوق والرابعة وحدة شرط محمول يمكن قياسه بشرط الصحة وزيد لا يمكن قياسه بشرط الصحة
والخامسة وحدة الاضافة اي يكون المضاد المضاف اليه شيئاً واحداً مخوذة بضارب عمرو وزيد
ليس ضارب عمرو والسادسة وحدة لكل الجزر وهذه الوحدة في الحقيقة صتان للوحدة
لان وحدة لكل جزر عبارة اللفظ المعنوي لكن القوم عدسها للاختصاص وحدة واحدة ثم
المشهور ان المراد بكل المجموع والجزر شيء من المجموع اي قليل منه مثال لكل نحو كل اعظم من جزءه
والكل ليس اعظم من جزءه ونحو كل الردي ليس ابيض كل الردي ليس ابيض اي مجموع ومثال الجزر
نحو جزر الشمس معنى دجبر الشمس ليس مضيقاً والسابعة وحدة القوة والفعل وهذه الوحدة ايضا صتان
لوحدة لكل الجزر ثم المراد من القوة استعداد وجود شيء ومن الفعل وجود شيء فظير القوة اعظم الوجود
في الصريح سكر بالقوة وليس كسكر الموجود في الصريح سكر بالقوة ونظير الفعل كسكر المشروب

انما هي السالبة الجزئية مبنية ليس في موضعها قد علمت ان قوله يقتضيه الموجبة الكلية
 دفع ونهيم كبر الشك كما لا يقرر ان انقضاء آن بعض القضايا التي في الصورة كلية وفي المعنى
 مخصوصة شخصية وهي قضية موضوعها كلي مختصر في فرد واحد صورة يقتضيه صورة القضية
 الجزئية فالموجبة الكلية مبنية ايضا انما هي سالبة جزئية في الصورة بخلاف شمس شرقه فهذا
 قضية كلية صورة في حكم القضية الشخصية معنى الاختصار موضوعها في شخص واحد صورة يقتضيه
 صورة السالبة الجزئية وهي بعض الشمس ليست مشرقه فهذا البيان لا يتوقف على تخمين
 تناقض المحصورات بل على بيان القضية الكلية والجزئية التي سبق بيانها فذكر يقتضيه
 التي هي كلية صورة ومخصوصة معنى وهي قضية مختصر موضوعها في شخص واحد فليس يقتضيه
 المخصوصة لتماثلها واشتباهاها بالمخصوصة من وجه فنقول المعتبر من ان اراد المصنف بالجزئية
 مبنية ليس في موضعها ليس في موضعها لان قول المصنف ومقتضيه الموجبة الكلية
 في موضعها كما تبين قتال قوله وانما موضعها بعد تخمين التناقض من المحصورات ان
 ان هذا الكلام فيه اختلاف من اوجه الاول ان يقتضيه الموجبة الكلية جزئية تناقض المحصورات
 والجزئية يقدم على الكل فالاراد يقتضيه الموجبة الكلية مقدم على اراد تناقض المحصورات كذلك
 موضع قبل تخمين تناقضها الا بعد الثاني ان بيان يقتضيه الموجبة الكلية بعد تخمين تناقض المحصورات
 فهو محض بلا فائدة فانه في تخمين تناقضها بيان يقتضيه الموجبة الكلية ايضا والثالث ان
 تخمين تناقض المحصورات يتوقف على تخمين تناقض الموجبة الكلية ولها السالبة الجزئية او
 الكل موقوف على تخمين الجزئية فيكون يقتضيه الموجبة الكلية قبل تخمين تناقض المحصورات

فقولنا هو مذهب بعد تحقق الخ ليس في موضع قوله المحصوران لا يتحقق التناقض بينهما الخ
 يعني لا يوجد التناقض بين المحصورين بمجرد اتفاقهما في الوحدات المذكورة إلا بعد افتراض
 في كلية والخبرية فحينئذ لا حاجة إلى زيادة قولنا أيضا قوله ولو قيد قوله في الكلية
 والخبرية الخ قد علمت أنه لا حاجة إلى التقييد قوله في الكلية والخبرية بقولنا أيضا الظاهر المعنى
 المراد بقوله أولى غير أولى دلالة الاستثناء على اعتبار الوحدات فإن معنى عبارة لما تن
 لا وجود للتناقض في المحصورين باتفاقهما في الوحدات المانع للاختلاف في الكلية والخبرية
 والكلية فافهم قوله لعكس موبى في اللغة يشعر عن التبدل والتغيير بمعنى جعل شيء شيئا آخر
 وفي الاصطلاح قضية تحصل من قضية أخرى بعد تبدل مخصوص كقولنا بعض الناس بنى
 عكس قولنا كل بنى الإنسان لعكس المعبر بما يكون لازما للقضية مساوقا إذا ما كان أصل
 القضية مفروض الصدق والافلا اعتداله قوله إن بصير الموضوع محمولا والمحمول محمول
 أى قضية الخبر الأول من القضية خبر ثانيا وبالعكس قوله مع بقا بسبب الإيجاب يعني
 أن كان الأصل سالبا كان لعكس أيضا سالبا نحو لا شيء من الإنسان فرس فعكسه
 لا شيء من الفرس إنسان وإن كان الأصل موجبا كان لعكس أيضا موجبا نحو كل إنسان
 سبت فهو عاجز عن الفعل عكسه بعض العاجز عن الفعل إنسان سبت ثم القضية ما تن
 أو سالبة ولعكس المعبر لها ما يكون لازما لها أى الصدق مثلها وذلك لا يمكن إلا أن يكون
 لعكس موافقا لأصله في الكيف أى الإيجاب والسلب فإن كانت القضية موجبة وصاحبة
 فالعكس الصادق اللازم قضية موجبة سواء كان الموضوع مساويا للمحمول أو خاضعا له

لا شيء

لا مكان لمتحاو معد فيهما مثالاً ^{في} هو ^{في} متحاشين ^{في} متحول ^{في} انسان ^{في} مطلق ^{في} مار
 حيوان والعكس الصادق لبعض التامات ^{في} واسوان ^{في} انسان فان لم يكن ^{في} ماح ^{في} المرجح ^{في} سيم
 بل يكون ^{في} سالبه ^{في} كذب ^{في} لعكس ^{في} مع ^{في} صدق ^{في} الاصل ^{في} هو ^{في} محال ^{في} ايضا ^{في} يلزم ^{في} سلب ^{في} الشيء ^{في} عن ^{في} بعضه
 اختلف مثال ^{في} الاعم ^{في} لمطلق ^{في} والاعم ^{في} من ^{في} جهة ^{في} نحو ^{في} بعض ^{في} جسم ^{في} او ^{في} لا ^{في} بعض ^{في} حيوان ^{في} فالعكس ^{في} الصادق ^{في} ^{اللائم}
 موجب ^{في} نحو ^{في} بعض ^{في} الحيوان ^{في} جسم ^{في} او ^{في} بعض ^{في} لان ^{في} يصدق ^{في} الموضوع ^{في} والمحمول ^{في} في ^{في} الموجبة ^{في} شيء ^{في} واحد
 ان جعل ^{في} العكس ^{في} سالباً ^{في} فففي ^{في} الاعم ^{في} لمطلق ^{في} يكون ^{في} كاذباً ^{في} دائماً ^{في} لا ^{في} استحالة ^{في} سلب ^{في} الاعم ^{في} عن ^{في} ^{الاعم}
 نحو ^{في} بعض ^{في} الحيوان ^{في} ليس ^{في} جسم ^{في} وفي ^{في} الاعم ^{في} من ^{في} جهة ^{في} قد ^{في} يصدق ^{في} لاختلاف ^{في} ذات ^{في} الموضوع
 ذات ^{في} المحمول ^{في} وقد ^{في} يمكن ^{في} ان ^{في} يكذب ^{في} لمتحاو ^{في} معد ^{في} فيها ^{في} كما ^{في} في ^{في} المثال ^{في} المذكور ^{في} نحو ^{في} بعض ^{في} الحيوان
 ليس ^{في} بعض ^{في} فهذا ^{في} صادق ^{في} في ^{في} الفرس ^{في} الاسود ^{في} وكاذب ^{في} في ^{في} الفرس ^{في} الابيض ^{في} فلذلك ^{في} لم ^{في} يعتبر
 عكس ^{في} الموجبة ^{في} سالبه ^{في} وان ^{في} كانت ^{في} قضية ^{في} سالبه ^{في} صادقة ^{في} فففي ^{في} إمكانية ^{في} لعكس ^{في} الصادق ^{في} ^{اللائم}
 هو ^{في} سالبه ^{في} نحو ^{في} لا ^{في} شيء ^{في} من ^{في} الانسان ^{في} فرس ^{في} عكسه ^{في} لا ^{في} شيء ^{في} من ^{في} الفرس ^{في} انسان ^{في} هذا ^{في} اذا ^{في} كان
 الموضوع ^{في} سلباً ^{في} للمحمول ^{في} اما ^{في} اذا ^{في} كان ^{في} غيره ^{في} فالعكس ^{في} ايا ^{في} كاذباً ^{في} ومختلف ^{في} في ^{في} الصدق
 الكذب ^{في} كما ^{في} اذا ^{في} كان ^{في} عكس ^{في} السالبة ^{في} موجبة ^{في} كما ^{في} في ^{في} القضية ^{في} الموجبة ^{في} فان ^{في} تملت ^{في} ظهر ^{في} عليك
 احوال ^{في} لان ^{في} عكس ^{في} السالبة ^{في} مع ^{في} كونه ^{في} سالبه ^{في} اذا ^{في} كانت ^{في} كاذبة ^{في} في ^{في} بعض ^{في} المواد ^{في} ففقط ^{في} لا ^{في} يكون
 عكسها ^{في} موجبة ^{في} نحو ^{في} لا ^{في} شيء ^{في} من ^{في} الانسان ^{في} كاتب ^{في} اين ^{في} لعكس ^{في} كاذب ^{في} كلياً ^{في} كان ^{في} او ^{في} جزئياً
 نحو ^{في} بعض ^{في} الكاتب ^{في} ليس ^{في} انساناً ^{في} لا ^{في} مكان ^{في} يصدق ^{في} لنقض ^{في} وبكل ^{في} كاتب ^{في} انسان ^{في} بالضرورة
 قوله ^{في} والصدق ^{في} والكذب ^{في} بحاله ^{في} يعني ^{في} ان ^{في} لعكس ^{في} المعبر ^{في} لكل ^{في} قضية ^{في} ما ^{في} يكون ^{في} موافقاً ^{في} بها ^{في} ^{في}

أو السلب ولا زالها في الصدق كل قضية يكون عكسها موافقا لها في الكيف ولا زما
 لها في الصدق وإنما فذلك لعكس هو عكسها والا فلا عكس لها ببعض الموصفات
 نحو لا شيء من القمر منخسف بفعل والعكس كاذب مع الموافقة في الكيف نحو بعض المنخسف
 ليس قمر إلا ان بقضية صادقة أو موهلة منخسف قمر فمجرد موافقة لعكس للقضية السالبة في
 كيفية السلب لا يوجب صدقه بل لا بد من قيد آخر وهو لزوم الصدق وعدم هذا القيد
 في أكثر القضايا السالبة لم يعتبر لها عكس لذلك ليس للمكنتين عكس عند الشيخ أبي علي
 مع كونهما موجبتين أيضا كالشال للشهور نحو كل حمار بفعل فهو مركوب لسلطان بالمكان
 والعكس كاذب في موضع مركوب لسلطان بفعل فهو حمار لا مكان لانحصار مركوب
 بفعل في غير الحمار وسخالة كون غير الحمار حمارا وفي ذلك خلاف الفارابي
 ثم أيراد المصنف الكذب مع الصدق أما من قبل الاستطارة ومن قبل التنبيه
 ان لعكس للقضية الصادقة بعد الموافقة في الكيف صادقة غالباً كما ان عكس القضية
 الكاذبة مع الموافقة فيه كاذب غالباً مثال كذب لا مصلح لعكس نحو لا شيء
 إلا انسان باطل قوله فلم يجزوا في الأكثر الخ يعني لعكس الصادق قاله اللقيط
 الصادقة ليس إلا ما كان لها موافقا في الكيف نحو كل انسان حيوان عكسها غير الحيوان
 انسان ونحو لا شيء من الانسان غير انسان لا شيء من الانسان غير انسان
 ان عكس القضية من الموجبة مساوية موجبة صدقة كذا في كذا
 لا شيء من الانسان غير انسان لا شيء من الانسان غير انسان

والعالمین و الخاصین سائت کلمه صادقه و بقصایا سائتة ^{بها} لا تنعکس ثم مثال
 غیر منعکسة نحو کل حمار یفعل مرکوب سلطان بالاسکان فبد صا و غیر منعکس کاذب لا یفعل
 مرکوب السلطان یفعل فی غیر الحمار فایع ان یقال یفعل مرکوب السلطان یفعل حمار بالاسکان کل
 سلطان یفعل فموجب غیر حمار و صدق حمار غیر حمار یفعل و مثال السالمة الغیر منعکسة نحو لا شیء من
 الانسان کاتب یفعل عکسہ قضیه کلمه کانت او خبریه کاذب ای لیس بعض الکتاب
 انسانا یفعل یصدق یصفیه و یقول کاتب انسان بالعدم فکل موجبہ یکون المحکم
 فیها یفعل فی منعکسہ عکس صا و فامعتبر و کذلک کل سائتة کلمه یکون المحکم فیها بالعدم
 فکسها معتبر صا و و اما و کل قضیه ایست کذلک فلا اعتبار لعکسها الانتفاء و و ام
 الصدور و لا یحل هذا قال الشارح فی اکثر یعنی کل موجبہ تنعکس الا ممکنین کل سائتة ^{لا تنعکس}
 الا بالعضباء و مورثاته انسان و العالمان و الخاصان و لا تنعکس اسوالب الباقیه کثیرة
 قوله و الموجبه الکلمه لا تنعکس کلمه ای لیس کل موجبہ کلمه عکس لازم من الموجبه یحکم
 بان عکس اللازم لکل موجبہ منعکسة هو الخبریه سوا کانت تلك الخبریه خبریه مستقلة عن عکس
 قولنا کل انسان حیوان او خبریه فی ضمن کلمه تنعکس قولنا کل انسان ناطق فان کل خبریه
 یکون موضوعها مساويا لمحمولها نحو کل کاتب انسان و اعم مطلقا من مجموعها نحو بعض
 انسان فانک خبریه کانت او کلمه صا و و اما لکن المعتبر عند القوم هو الخبریه علی لازمه
 نکل موجبہ منعکسہ بخلاف الکلمه الغیر اللازمه لها و قواعد المنطق یصدق ما قوله
 و ایضا قولنا انسان حیوان لا یصدق کل حیوان انسان بل دلیل علی عدم ^{الموجبه} العکس

الكلية موجبة كلية بان الاعم لم يصدق على جميع افراد الاخص لا على جميع
 على كل انسان ولا يصدق لخاص المطلق على الاعم لم يصدق لعدم صدق انسان كل
 فنقولنا كل انسان حيوان لا ينكسر الى قولنا كل حيوان انسان فلا ينكسر الموجبة الكلية
 بل خبرية اذ هي لازمة لكل موجبة دون الكلية والمعتبر في المنطق من القواعد ما يكون عالمها
 قوله بل تنكسر خبرية اي لعكس المعتبر لكل موجبة هو الخبرية وان صدق في بعض الصور
 قوله لا اذ قلنا كل انسان حيوان يصدق بعض الحيوان انسان الخ لان كل مفهوم اذا
 اجتماعي شيء واحد مصادف عليه فيصدق كل منها على الاخر في الجملة كالانسان والحيوان الصادق
 على زيد فيقال زيد حيوان من زيدا انسان فيصدق ان الحيوان انسان وهذا هو عكس قولنا
 كل انسان حيوان قوله فاما نجد الموضوع شيئا مصادفا بالانسان والحيوان الخ اي ذات
 موضوع القضية شي بوصف بالمحكوم عليه والمحكوم به اعني يصدق عليه الموضوع والمحمول
 ان كانت القضية موجبة صادقة وذلك يستلزم صدق لعكس فافهم قوله الاول ان
 يقال فيه الخ غرض الشارح من قول الاول ان ثبت لعكس بطريقة جارية بين القوم
 في اثبات لعكس غالباً وبهي بيان الساقاة بين تقييد العكس والاصل بل اختلف يقال
 له باسم الشخص ايضا ويمكن ان يتألف من اقسية شتى واقطبا قياسا احدهما ان في
 شرطى والاخر استثنائي فيقال لو لم يصدق بعض الحيوان انسان وهو عكس قولنا كل انسان
 حيوان لصدق بعض ذلك لعكس وهو لا شيء من الحيوان انسان لا تنساع ارتفاع
 التقيضين وكلما صدق لاشي من الحيوان انسان صدق عكسه لاشي من الانسان حيوان

فهذه القياس شرط في ذكر بطريق الاختصار ثانيا للتوضيح فيقال ان لم يصدق بعض الاشياء
 الانسان يصدق الاشياء من الحيوان انسان وكلما يصدق الاشياء من الحيوان انسان يصدق
 الاشياء من الانسان حيوان ^{وتستتبع} ان لم يصدق بعض الحيوان انسان يصدق الاشياء من
 الانسان حيوان فاذا صدقت هذه السالبة الكلية صدقت السالبة الجزئية ايضا ^{للمعنى}
 بعض الانسان حيوانا لكن هذه السالبة الكلية والجزئية كلتاهما باطلتان لانهما متناقضتان
 فلا يصل الصادق وموكل انسان حيوان وكل ما ينافي الصادق باطل ثم يأتى ^{التستتبع} من التستتبع
 المذكورة ورفع تاليها قياسا مستثنائيا فينتج مبرقع معدوم ويبايع التالى المقدم
 نفى التفى فيذكر بالاثبات لسهولة الفهم فيقال ان لم يصدق بعض الحيوان انسان يصدق
 الاشياء من الانسان حيوان لكن كل انسان حيوان هذا قياس مستثنائى فينتج
 الحيوان انسان وهو لعكس المطلوب ان رقت التالى صريحا قلت لكن ليس الاشياء
 الانسانى حيوان فينتج ليس لم يصدق بعض الحيوان انسان فنفى اثبات كقولنا
 لسهولة العلم ان دليل الخلف طريق واحد من طرق اثبات لعكس الطريقة الاولى اثبت
 بها المصنف عكس الموجبة الكلية ففى وضع وسيل مما ذكره شارح بقوله الاول الى ان يقال
 انه اذا صدق الخ لانه فبما احتلال الاول ان اثبات لعكس المذكور بما قال الشارح يتوقف
 على انعكاس تقويض العكس وموسالبة كلية ونظاير ان كثيرا من السالبة الكلية لا انعكاس
 بيان لعكس موقفا على اثبات انعكاس السالبة الكلية وهو لم يذكر بعد خلافا لما ثبت ^{للمصنف}
 لعكس المذكور فانه لا يتوقف على عكس السالبة الكلية اسفلا والثانى ان اثبات ^{لعكس}

بما يتوقف على العكس من سبيل الدور الثالث ان كل شيء ثابت باوالة كثيرة كالعكس المذكور
 فخصر ثباته على سبيل واحد كالحلف بقول الاول ليس اولى بقول الشارح الاول حينئذ غير
 اولى قوله فيلزم المناقاة بين الانسان والحيوان الخ هذا الكلام ايضا لا يخلو عن الفساد
 بحوازن يكون الاصل والعكس كلاما كاذبين ويكون المناقاة بين الموضوع والمحمول
 بالاجاب دون السلب فيصدق حينئذ نقض العكس فلا يثبت لعكس كقولنا كل فرس
 عكسه بعض الناطق فرس فالاصل والعكس كاذبان ونقض العكس صادق بولا شيء من
 الناطق فرس فلا يثبت عكس الموضوعية ككلمية بما قال الشارح بقوله الاول ان يقال فيه الخ
 او ليس نقض العكس نقض الاصل بغير انعكاسه فلا يتحقق المناقاة المذكورة فلا يصح مقامه
 من ضم مقدمات اخرى ايضا فيقال اذا صدق الاصل موضوعية ككلمية نحو كل انسان حيوان
 صدق عكسه موضوعية جزئية اى بعض الحيوان انسان الا فيصدق سائلة ككلمية بى نقض اى
 لا شيء من الحيوان انسان لا تمنع ارتفاع النقيضين فان صدق عكس ذلك لنقض
 بولا شيء من الانسان حيوان لزم المناقاة بين هذا العكس وبين الاصل الصادق
 اعنى بين الموضوعية الكلية وبين كل انسان حيوان وبين السائلة الكلية التى بى عكس
 نقض العكس المطلوب بى لا شيء من الانسان حيوان لان سلب المحمول عن كل فرد من
 الموضوع معدشوبة لكل فرد منه ينافى هذا الثبوت فلا يمكن وجودها ايضا اذا صدقت
 هذه السائلة الكلية اى لا شيء من الانسان حيوان صدقت سائلة جزئية بالضرورة و
 ليس بعض الانسان حيوانا وهذه السائلة الجزئية تنقض الموضوعية الكلية لصا وبقية بى كل انسان

حيوان ونقيض الصادقة كاذبة فبعض الخبرية السالبة كاذبة وكذلك السالبة الكلية
المذكورة ايضا كاذبة فكذب هذه السالبة الخبرية والكلمية يستلزم صدق لعكس المطلوب
اي بعض الحيوان انسان لا متناع كذب لنقيضين فافهم قوله فيصدق بعض الانسان ليس
بحيوان الخ هذا الصدق موقوف على العكس فنقيض العكس لم يثبت لشرح هذا الحكم
فلم يلزم بعض الانسان ليس بحيوان فلم يلزم الخلف فما قال الماتن في اثبات عكس المعجزة
الكلمية فهو ادلى واوضح مما قاله الشارح فقال قوله القياس قول مولف من قول
قال المراد بالقول ههنا قضيتان او اكثر لان القياس قد يتألف من قضيتين بخلاف
بارد وكل بار وغير حار وقد يتألف من ثلث قضايا فصاعدا مثال الثالث من القضايا
كل شريطية قضيتة وكل قضيتة تحمل الصدق والكذب وكل يحمل الصدق والكذب فهو خير
ومثال الصاعداي مثال القضايا الزائدة على الثالث نحو لو لم يصدق بعض الحيوان انسان
اي عكس قولنا كل انسان حيوان صدق لاشي من الحيوان انسان اي نقيض ذلك العكس
وكما صدق لاشي من الحيوان انسان صدق لاشي من الانسان حيوان اي عكس ذلك
النقيض وكما صدق لاشي من الانسان حيوان صدق بعض الانسان ليس بحيوان وكما
صدق بعض الانسان ليس بحيوانا فقد كذب كل انسان حيوان لكن ليس كل انسان
حيوان كاذبا فبعض قياس الخلف الذي تألف من اربع قياسات منها الثالث الاولي فتر
شرطية والواحد الاخير استثنائي والنتيجة الخارجية منها بعض الحيوان انسان وعكس المطلوب
اعلم ان المطلوب الذي يحصل من قياسات كثيرة فالتايف معذات حصوله على نوعين احدهما

بشرط

تأليف تلك المقدمات بعضها ببعض إلى آخرها على هيئة سلمية ثم يخرج بعد ختام المقدمات كما
قلنا تأنيها أن يولف القياس الأول من مقدمتين أي من قضيتين ثم يولف^{القياس}
الثاني من نتيجة القياس الأول مقدمة هي غير المقدمتين السابقتين ثم يولف^{القياس}
الثالث من نتيجة القياس الثاني ومقدمة مغايرة للمقدمات السابقة ثم هكذا إلى أن
يحصل المطلوب فيقال المثال المقدم لم يصدق بعض الحيوان أن^{القياس} يصدق للشيء من الحيوان
الإنسان كلما يصدق^{الشيء} لشيء من الحيوان فنتقدم بالقياس^{الشيء} إلى أن يصدق بعض الحيوان^{الشيء}
يصدق لشيء من الإنسان حيوان ثم يولف قياس ثان من هذه النتيجة ومقدمة أخرى
فيقال إن لم يصدق بعض الحيوان أن^{الشيء} يصدق لشيء من الإنسان حيوان وكلما
يصدق لشيء من الإنسان حيوان يصدق بعض الإنسان ليس حيوانا فينتج أن^{الشيء} يصدق
بعض الحيوان أن^{الشيء} يصدق بعض الإنسان ليس حيوانا ثم يولف من هذه النتيجة و
مقدمة أخرى قياس ثالث فيقال إن لم يصدق بعض الحيوان أن^{الشيء} يصدق بعض
الإنسان ليس حيوانا وكلما يصدق بعض الإنسان ليس حيوانا فكذب كل شأن حيوان
فينتج أن^{الشيء} لم يصدق بعض الحيوان أن^{الشيء} يصدق كل شأن حيوان ثم يولف من هذه النتيجة
الشريطية ورفق^{الشيء} بالقياس رابع يستثنى فينتج مبرور رفع المقدم يقال إن لم يصدق^{الشيء}
الحيوان أن^{الشيء} يصدق كل شأن حيوان لكن ليس كل شأن حيوان كاذبا فينتج أن^{الشيء}
بعض الحيوان أن^{الشيء} صادق أي يصدق نفى^{الشيء} المقدم وهو ثبوت المقدم ثم دليل المقدمات
المنكورة في هذه القياسات يذكر بطرون الاختصار كمر التوضيح فنقول إن لم يصدق

العكس المذكور وهو بعض الحيوان انسان فلا بد ان يصديق نقضه والا لزم ارتقاع
 التقيضين فيصدق لاشي من الحيوان انسان اي سلب الانسان عن كل فرد من الحيوان
 اعني نقضه سالبة كلية فيعكس ذلك التقيض سالبة كلية هي لاشي من الانسان
 مشروط كون التقيض من السوالب المنكسة فيصدق حينئذ سالبة جزئية ايضا او لبعض
 الانسان حيوانا لا هنا لازمة للسالبة الكلية وهذه السالبة الجزئية نقض لوجبة كلية
 صادقة هي كل انسان حيوان ونقيض الصادقة كاذبة فيكذب السالبة الجزئية فيكون
 السالبة الكلية التي هي عكس التقيض العكس المطلوب ايضا كاذبة فيصير نقض العكس المطلوب
 ايضا كاذبة فيصير العكس المطلوب حقا وهو المدعى فقال يلزم عليك انقلنا قوله من
 سلمت الخ يعني ان صدقت تضاييا القياس او سلمت صدقت النتيجة او سلمت هي القول
 الآخر قوله لزم عنها لاذتها قول آخر فاحترز بقوله لاذتها عن قياس المساواة
 فان القول الآخر فيه لا يلزم من قضيتين مع انها مرتبتيان من الصغرى والكبرى
 كما المطلوب بان الواحد نصف لاربعه نحو الواحد نصف لاثنتين وهذا صادق للاثنتين
 نصف لاربعه وهذا ايضا صادق ونتيجة الماخوذة بعد حذف الحد الاوسط كاذبة
 هي ان الواحد نصف لاربعه وان جعلت النتيجة ان الواحد نصف نصف لاربعه كانت
 صادقة لكن ليس نصف نصف لاربعه مو نصف لاربعه بل موزع لاربعه وهذا خطأ
 المطلوب الذي هو ان الواحد نصف لاربعه وقد تكزيم القول الآخر في قياس المساواة
 قضيتين بضم قضية ثالثة ان كانت صادقة والا فلا تخويز بر علم من كبر كبر علم من خالد

فانتيجه المطلوبه زيرا علم من خالدها لا يخرج من القياس بعد حذف الاوسط وهو كبريل
اذا اخذت النتيجة بان زيدا اعلم من جوا علم من خالدها فحاصل هي صغرى ثم تضم اليها قضية
صا دة وتحتل كبرى بان يصير محمول النتيجة موضوع الكبرى ومحمول المطلوب محمول الكبرى
فيحصل من ترتيب النتيجة الصغرى والقضية لصا دة كبرى في كل صفة المطلوب بان يقال
زيد اعلم من جوا علم من خالدها كل من اعلم من جوا علم من خالدها فوا علم من خالدها فنتج جوا
هذه القضية لصا دة كبرى ان زيدا اعلم من خالدها فحاصل ان نتيجة قياس المساواة ليست
الصدق انما بل قد كذب كافي مثال النصف وقد تصدق كافي مثال الا اعلم عن كل قياس لا يمكن
فيه للوضوح او المحمول تمامه حدا وسط فهو قياس المساواة يتوقف صدق نتيجة على ضم قضية
صا دة اخرى قوله احتزبه عن ايل بر تشبيه شي بشي آخر ثبت فيه الحكم الذي هو
في الشيء الآخر لوجوده ذلك الحكم بين اثنين وهذا في اصطلاح الفقهاء يسمى بالقياس
بشئ القند غير العنب لثبوت في خمرة القند المحرمة الثابتة في خمرة العنب لوجوده محرمة الهى في
خمرة العنب هي الاسكار في خمرة القند ايضا فان كانت المحرمة محقة بنفس خمرة العنب لا يكون
معلولة بعللة الاسكار فقياس حرمة خمرة النبيذ على حرمة خمرة العنب لا يكون صحيحا وان كانت
المحرمة معلولة بعللة هي الاسكار لا بغيره فان وجد الاسكار في خمرة القند كان موجبا ما وتقبل
صحيحا اعلم انه لا بد من كل مثل اي قياس من اربعة امور الاول هو تشبيه به المقيس عليه
اصل خمرة العنب في المثال المذكور والثاني هو تشبيه به المقيس يسمى بالفرع كخمرة القند والثالث
التمثيل اي التشبيه بشي بشي آخر اي به قياس شي على شي آخر وهو معروف بالحكم اي

بشئ
بشئ

الحصول الثابت للأصل بالذات والفرع وبإسطة لوجود علته ذلك الحكم فيه كالحركة الثابتة
في خبر النسب بالذات وفي خبر القند بالعرض للقياس مع الرابع علته الحكم أي علة ثبوت الحمل
للأصل والفرع ونفيا لها وصفت جامع وعلة مشتركة لوجودها في الأصل والفرع ويمكن
المناقشة في الرابع فافهم وتفضيل المقام في أصول الفقه فتمثيل كقياس المساواة قد
صديق وقد كذب فلا يكون النتيجة لازمة لصدق ما نقوله والاستقرار يعني أن
النتيجة الحاصلة بالاستقرار ليست لازمة لصدق التمثيل لاحتمال أن يكون الحكم
على كل فرد غير صادق لعدم إدراك حال الشخص كقولنا كل حيوان فهو يتحرك فكله لا يغفل
عند المصنف فإن كان الحال الثابت لموضوع القضية حال كل فرد فرد من الموضوع فلا
تمام للقضية الحاصلة بالاستقرار قطعية نحو كل ولد الإنسان فهو متكون من لطفة ولأن
كان ذلك الحال حال فرد كثيرة من الموضوع فالاستقرار ناقص والقضية كالحاصلة
قطعية نحو كل حيوان يتحرك فكله لا يغفل ونحو كل طائر مبيض فدان كان الحال الثابت للموضوع
حال القياس من نصف أفراد الموضوع أو المساوي لضعفها فلا اعتبار له بالاستقرار لأنه
لا يحصل به اليقين ولا الظن قوله لكن لا يلزم عنهما شيء آخر أي لا يخرج عنهما قول لازم
وإنما أي يمكن أن يكون القول الآخر صادقا في بعض الأفراد لا في كلها فلا يكون لازم
الصدق إنما في الاستقرار فلو كان كونه غير تام ومكان يختلف مدلوله في بعض الأفراد كما في
قولنا كل طائر مبيض واما في التمثيل فلو كان اختصاص حكم الأصل بنفسه فلا يتعدى لقياس
إلى غيره لعدم كونه معلولا لعلته كونه لحم الخنزير وخصائص حرمة الربوبية بالأشياء ^{فقط}

جاء

عند البعض ما يصحح بوزان يكون حكم الأصل معلوما بعلته لكن باجمله القاس عليه حكم
 لما يكون علته في الواقع فلا يكون معلوما بعلته مذكورة كحرمة الربو فانها معلومة بالبشر
 القدر أي يكون البطلان في البيع من حبس واحد من قبيل الموزون والمكيل كبيع
 المحطة والشعير والتمر والملح والفضة والذهب مثلهما بدون الربو أي بدون الفضل جازم
 مع الفضل غير جازم لاتحاد الحبس والقدر واعتدائي خفيفة لان حرمة الربو عند معلومة بعلته
 القدر واتحاد الحبس عند اشتاقي معلومة بالطعم والشمية فكيف حرمة الفضل في المحطة
 والفضة بالاتفاق وفي الطبخ والوزن بالاختلاف فالقول الآخر في مثل هذا القياس
 لازم لصدق قوله لا مكان للتخلف في يدولها فيها كحرمة غير المحرم من السكر تقاس على
 حرمة المحرم بعلته لاسكار وتلك المحرمه متخلفة ومعدومة في البيع مع وجود الاسكار كما قال
 صاحب كتاب البداية في باب الحدود وقد تكلف في التمثيل أي القياس وانما في الاستقراء
 تتخلف تحرك الفك الاسفل في التماسيح مع كونه حيوانا كما قيل فذلك ليس القول الآخر
 في التمثيل والاستقراء لازم الصدوق انما قوله والمكر من مقتضى القياس أي من
 التقصيتين من القياس نحو كل ميت عاجز عن الفعل وكل عاجز عن الفعل لا يقدر على الاثارة
 فينتج كل ميت لا يقدر على الاثارة فالكركم ميت عاجز عن الفعل قوله فصاعد يعني
 تكون قضايا القياس من الصغرى والكبرى اكثر من اثنتين نحو كل ميت عاجز عن الفعل
 وكل عاجز عن الفعل لا يقدر على الاثارة وكل لا يقدر على الاثارة يعني ان لا يخاف
 عنه فينتج كل ميت يعني ان لا يخاف عنه فهذا القياس الذي تالف من ثلث مقدمات

مع النتيجة صادرة عن العقل لا يحكم الوهم بصدق النتيجة المذكورة بحكم بان الانسان لم يستطع
 انسان وكل انسان قادر على الفعل فينتج ان الانسان لم يستطع قادر على الفعل وكل قادر
 على الفعل قادر على فعل الاثر فينتج ان الانسان لم يستطع قادر على فعل الاثر وكل قادر على فعل
 الاثر ينبغي ان يحتاج عنه فينتج ان الانسان لم يستطع ان يحتاج عنه مقدمات هذا
 الذي تركب عن اكثر من مقدمتين كاذبتين مع كذب النتيجة والوهم ليسد قباكلها ^{فصل}
 ان القياس قد يتركب من مقدمات امي قضايا زائدة على اثنتين سواء كان ذلك القياس
 مفصول النتيجة كالاول وموصول النتيجة كالثاني فافهم ليظهر عليك مثال قوله فصاعدا
 قوله وموضوع المصوب يسمى اصغر اعلم ان القضايا التي تكون نتائج القياسات بل كل ^{خاصة}
 مستقلة فيها اثبات الاعم للاخص اكثر من كونه والموضوع الاخص اقل افراد المحمول الاعم
 ومنه فذلك لاقف تسمية باسم الاصغر وانبغي تخصيص المحمول باسم الاكبر ولان كون
 الموضوع اعم في نتائج الكل الاول مثلا اقل قسمته الاقل بالاصغر ينسب بالسمية للمحمل
 بالاكبر فتمت عليه قوله لانه اخص في الاغلب يعني كون الموضوع اخص اكثر من كونه اعم او
 يقال كونه اخص من كونه اكثر او الموضوع اخص مطلقا اكثر في الكلام بالنسبة
 الى المحمول فكان الموضوع محكوم عليه المحكوم عليه
 ذات موضوعات باحكم عليه والمحمل محكوم به وصفة يوصف بها الموضوع فاحسن ان يكون
 الموضوع اخص من المحمول لان تخصيص الصفة لعمومها انما هو باختصاص من هو صوابا خلافا
 كون الموضوع اخص منها فائدة الاغلب ان يكون الموضوع اظلم من المحمول فكثر كونه

اعم من الناطق بل هو بعض الحيوان فان كل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق فالحمار
 اعم من الناطق لكن كون الموصوع غير الاعم كغير لان الموصوع الذي هو غير الاعم في
 صفات الشكل الاول كبرايه مثلا كغير من الاعم وذلك اظهر على من له دخل في صفاته
 الاسكال لتفصيل يستدعي سطر الكلام قوله لانه اعم في الاغلب يعني كون المحمول اعم من
 اكثر من كونه انحصار وكون المحمول اعم في النتائج كثير فغاية الاغلب ان المحمول الاعم كثير
 الاعم فبعض قد بين بيان من جنس ذلك فتذكر قوله القياس الاستثنائي مركب فانما من
 مستثنين هو العلم ان القياس الاستثنائي المركب من قضايه يدعيه او سلمه او من غيرهما كما
 فالغية من الاولين كان من قضيتين احدهما شرطية والاخرى ثابته بجملة مذكورة بعد لفظ لكن
 فان كانت هذه الجملة هي مقدم الشرطية يقال له وضع للمقدم اي ذكره بعد لكن واثباته فينتج
 اثبات عين التالي نحو كلما كان الانسان مونا وجب عليه الصلوة لكن هذا
 الانسان مونا فبعض هذا الاستثنائي وضع للمقدم اي ذكره بعد لكن فلهذا كنت في وضع التالي
 اي اثبات التالي فالنتيجة وجب عليه الصلوة وان كانت تلك الجملة المذكورة رفع التالي
 اي سلبه ونفيه فينتج رفع المقدم اي سلب المقدم ونفيه نحو كلما كان الانسان كاتباً تحرك
 اصابعه لكن لا تحرك اصابعه فينتج ان الانسان ليس كاتباً لان النتيجة من رفع التالي اي
 من نفي التالي رفع المقدم اي نفيه فمعنى وضع المقدم والتالي ذكرهما كما بهما مذكوران
 في الشرطية ومعنى رفع التالي والمقدم نفي التالي والمقدم المذكورين في الشرطية
 فان كان المقدم او التالي او كلاهما مستلزما على النفي كان مثبتا بعد نفي النفي بخلاف ما

الاشان باطلاقا كان فرسا او غيره لكنه ليس فرسا او غيره فينتج كيون الانسان باطلاقا
كان بايقه من غير ما اى من غير القسنايا السبعينية والمسلمة فيكون باليقه من التقريرات
فيوقف ذلك الاستثنائي على مقدمات كثيرة وقياسات متكررة حتى تنتهي الى شرطية بديهية
او مسلمة فيتكرب الاستثنائي من هذه الشرطية وقضية اخرى بموضع المقدم ورفع التكاليف
اي بذكر المقدم او بمعنى التالي بعد لفظ لكن فينتج وضع التالي او رفع المقدم قوله احدهما
شرطية في المقدمة الاولى من الاستثنائي سواء كانت شرطية متصلة او منفصلة مثالا
بمحمي من ضرب قوله والاخرى وضع احدهما اي وضع المقدم مثالا وبانه بعد
لينتج وضع التالي اعني بذكر المقدم نفسه بعد لكن ليكون النتيجة نفس التالي قوله او
يعني المتقدمة الاخرى من الاستثنائي رفع احدهما في الشرطية وموضع باليهما ان
التالي بعد لكن بان يدخل عليه كلمة انتهى ثم يذكر بعد لكن ليكون النتيجة رفع المقدم اي
المقدم قوله ليلزم وضع الخبر الآخر ورفع اي لكي يلزم من اثبات المقدم وموالملازم
غالبا اثبات التالي وموالملازم لان ملزوم الشيء استحالة ان يكون بدون ذلك الشيء
او لكي يلزم من رفع التالي وموالملازم غالبا رفع المقدم لانه ايضا تحيل ان يمتنع اللازم
ولا يمتنع الملزوم واللازم يمكن الملزوم واللازم ملزوم ولا يمتنع ان لا يمتنع كما بينا جازما
مع ان معنى لزوم الشيء امتناع انفكاكه عنه اعني ان النتيجة الدائمية في القياس الاستثنائي
الركب من الشرطية المتصلة على وجهين فقط احدهما وضع المقدم اي اثبات وجوده فذكر
بعد لكن ليلزم من اثبات وجوده ثبوت وجود التالي لان المقدم ملزوم التالي فالأمر

أو جبر الملزوم فلا بد أن يوجد ملازم لا تمنع انفكاك الملازم عن الملزوم لتحرك الاصابع لازم فلا تمنع
 الكتاب في قولنا كلما كان الانسان كاتباً تحرك اصابعه فان قيل لكن الانسان كاتب
 فيلزم منه ان الانسان يحرك اصابعه ثانياً يرفع التالي ونفيه بان يدخل على التالي
 المذكور في الشرطية كلمة انتهى ثم يذكر بعد لكن كالمحملة السالبة سواء كان ذلك التالي
 من قبل مستلماً على معنى النفي او لا كما اذا قيل في الشرطية المذكورة لكن لا يحرك اصابعه ^{لنتيجة}
 يرفع المقدم اى نفي المقدم اى ليس الانسان كاتباً اذ من نفي التالي الذى هو محلول
 المقدم فالبا يلزم نفي المقدم الذى هو ملته لا استحالة ان يكون المحلول معداً ويكون ملته
 ذلك المحلول موجودة واما مخرج التالي فقد ينتج وقد لا ينتج نحو كلما كان الانسان كاتباً
 فهو متحرك الاصابع لكنه متحرك الاصابع فلا يلزم كون الانسان كاتباً من تحرك اصابعه بخلاف
 تحرك اصابعه بغير الكتابة وكذلك لا يلزم نفي المقدم يرفع التالي لا يمكن عدم المقدم
 مع وجود التالي كما نقول في المثال المذكور لكن الانسان ليس كاتباً فلا يلزم منه
 كون الانسان غير متحرك الاصابع لا يمكن تحرك الاصابع مع عدم الكتابة قوله
 سواء كانت متصلة او منفصلة يعنى الشرطية الموضوعية اى المذكورة في انقياس اللامتناهية
 قد تكون متصلة وقد تكون منفصلة فان كانت متصلة فالنتيجة من وضع المقدم وضع التالي
 نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ولكن الشمس طالعة فهنا وضع المقدم اى ذكره
 بعد لكن والنتيجة وضع التالي اى نفس التالي اعنى النهار موجود والنتيجة من وضع التالي
 بمؤدركه بعد جملة منقيا بعد لكن يرفع المقدم اى نفي المقدم اى نتيجة من وضع التالي ^{لنتيجة}

قضية سالبة نحو كلما كان شمس طالعة فالنهار موجود لكن ليس النهار موجودا فالنتيجة
 الخمس طالعة لان نفى التالي لللازم للمقدم يستلزم نفى المقدم كما ان وضع المقدم اثباتا
 يستلزم وضع التالي واثباته فالوضع ههنا بمعنى الاثبات والرفع بمعنى النفي وان كانت
 الشرطية المذكورة منفصلة فالنتيجة من وضع احد الجزئين رفع الآخر كما في الحقيقة واحدة
 مثلا ليسا دائما اما هذا العدد زوج واما هذا العدد فرد لكن هذا العدد زوج فينتج ان
 فردا لو قلنا لكن هذا العدد فرد فينتج انه ليس زوجا لا متناع الاجتماع وعدم كون العدد
 زوجا و فردا فالنتيجة من رفع احد الجزئين وضع الجزاء الآخر كما في الحقيقة واحدة
 لا متناع ارتفاع الجزئين مثلا لهما دائما اما هذا العدد خمسة واما هذا العدد غير خمسة لكن
 العدد ليس خمسة فينتج ان هذا العدد غير خمسة وان قلنا لكن هذا العدد ليس غير خمسة فينتج
 ان هذا العدد خمسة واما مثال لانه اجمع خاصة كقولنا اما هذا الحيوان انسان واما هذا
 الحيوان فرس لكن هذا الحيوان انسان فينتج ليس هذا الحيوان فرسا ولو قلنا لكن هذا
 الحيوان فرس فينتج هذا الحيوان ليس انسانا نفى لانه اجمع كقولنا النتيجة بالوضع فعاودنا
 العكس للاختلاف فغيرها فينتجان فقط واما مثال لانه اعملو خاصة كقولنا واما هذا
 الحيوان لا انسان واما هذا الحيوان لا فرس لكن هذا الحيوان انسان فينتج هذا الحيوان
 لا فرس لكن قلنا لكن هذا الحيوان فرس فينتج هذا الحيوان لا انسان اعلم ان نفى نفى
 يستلزم امثلي ولذلك قلنا لكن هذا الحيوان انسان ولكن هذا الحيوان فرس فقط
 حقيقة اربع نتائج ان تركبت من قضيتين من الرفع والرفع من الوضع

مانعة لجميع الحيوان بما للرفع من الوضع لاقتناع الاجماع ودون الارتفاع وفي مانعة المخلوقات
 فيحيثان اى الوضع من الرفع لاقتناع ارتفاع الجزئين ان تركيب من قضيتين باجزئ
 ومثال مانعة الجميع المركبة من ثلثة اجزاء اى من ثلث قضيا باحد وانما انا هذا الحيوان الانسان
 واما هذا الحيوان فرس واما هذا الحيوان بقير لكن هذا الحيوان انسان فيستج ان هذا الحيوان
 لا فرس ولا بقير وان قلنا في المثال المضروب لكن هذا الحيوان من قضيتين من هذا الحيوان لا انسان
 ولا بقير وان قلنا لكن هذا الحيوان بقير فيستج ان هذا الحيوان لا انسان ولا فرس ثم كذا التركيب
 من اربعة اجزاء فكل واحد ومثال مانعة المخلوقات المركبة من ثلثة اجزاء فكل واحد وانما انا هذا الحيوان
 واما بقض واما موصيا ولكن غير العدد ليس انما فينتجانه فكل واحد ومثال مانعة المخلوقات المركبة
 من اربعة اجزاء فكل واحد ومثال مانعة المخلوقات المركبة من ثلثة اجزاء فكل واحد وانما انا هذا الحيوان
 قوله ان كانت متصلة انما قال متصلة لان الشرطية على نوعين احدهما متصلة وثانيهما منفصلة
 وطريق انما جها في الاستثاني ليس على نوع واحد فان النتائج في المتصلة من وضع مقدم
 وضع التالي ومن رفع التالي رفع المقدم فوضع المقدم والاستثناء المقدم امر واحد ومثلا
 ذكر المقدم بعد لكن ومعنى رفع التالي واستثناءه هو ذكره منقبا بعد لكن في مثال الوضع
 والرفع نحو كلما كان الحيوان ناطقا يمكن ان يكون كاتبا بفعل لكن كان الحيوان ناطقا
 فينتج ان الحيوان يمكن ان يكون كاتبا بفعل ففي هذا الطور وضع المقدم ولذلك كانت
 النتيجة وضع التالي اى اثباته وان قلنا لكن لا يمكن ان يكون كاتبا بفعل فينتج لم يكن
 الحيوان ناطقا ففي هذا رفع التالي ولذلك صارت النتيجة رفع المقدم اى نفيها وان كانت

شرطية اقل من الاستثنائي منفصلة حقيقية فالنتيجة من وضع المقدم رفع التالي ومن
 وضع النافي للمقدم واثنان اخران هما عكس الاولين اي النتيجة من رفع المقدم وضع
 ومن رفع التالي وضع المقدم احسن في منفصلة حقيقية اربع نتائج بالوضع اثنان
 وبالرفع اثنان نحو اما هذا الموجود وجوبه واما هذا الموجود عرض لكن هذا الموجود وجوبه فينتج ان
 هذا الموجود ليس عرضا وان وضعنا التالي قلنا لكن هذا الموجود عرض فينتج ان هذا الموجود
 ليس حجرا وان وضعنا المقدم قلنا لكن هذا الموجود ليس حجرا فينتج ان هذا الموجود عرض
 وان وضعنا التالي قلنا لكن هذا الموجود ليس حجرا فينتج ان هذا الموجود وجوبه او يتبع في الحقيقة
 ان يصعد المقدم والتالي كلاهما بالنسبة الى شيء واحد وان كذب كلاهما بالنسبة لشيء
 فهذا الموجود في المثال المذكور وان كانت منفصلة الاستثنائي بالنتيجة فنتيجة
 وضع المقدم رفع التالي وسلبه ومن وضع التالي رفع المقدم وسلبه نحو اما هذا الحيوان
 اثنان واما هذا الحيوان فليس لكن هذا الحيوان انسان فينتج ان هذا الحيوان ليس
 وان قلنا لكن هذا الحيوان فليس فينتج ان هذا الحيوان ليس انسانا ولا اعتبارا في
 ما للجمع للرفع لانه قد ينتج لاحتمال كذب المقدم والتالي وكذا جميعا امثلا
 كان هذا الحيوان في المثال المذكور بقرا فالمقدم والتالي مع النتيجة كاذبة بخلاف
 فان النتيجة فيه صادقة باي وجه كان فافهم وان كانت منفصلة الاستثنائي بالنتيجة فنتيجة
 فرغ المقدم فينتج وضع التالي ورفع التالي فينتج وضع المقدم نحو اما هذا الحيوان لا يقر
 اما هذا الحيوان لا يقر لكن ليس هذا الحيوان لا يقر فينتج ان هذا الحيوان لا يقر وان

قلنا ليس هذا المحذور لان ما فرسنا فينتج ان هذا المحذور ان لا يقر واما كان المحذور في هذا المحذور
 لم ينسب قوله فاستثناه عين المقدم اي وضع عين المقدم وذكره بعد ذلك
 قوله في عين التالي اي وضع التالي واثباته فالمقدم لزوم لان التالي لازم
 وغير منفك عنه لان معنى لزوم شي لشي آخر هو امتناع انفكاك للشي عن الشيء الآخر
 فالمقدم لزوم للتالي استحالة ان يوجد من التالي التلخيص وان استغنى التالي التلخيص
 فلا بد ان يغني المقدم الملزوم لان المقدم الملزوم ان لم يكن معدوما عند عدم التالي
 كان موجودا عند عدم التالي لان كون التلخيصين جنوزي غير لازم ان يكون
 المقدم ومبوا الملزوم موجودا والتالي معدوما ومبوا اللازم فينتج لزوم انفكاك الشيء
 لا ينفك وهذا من قبيل جمع التقيضين ومبوا محال قوله واللازم انفكاك اللازم عن
 الملزوم الخ ان اللزوم والملازمة واللازمة وكذا التلازم في الاصطلاح امور واحدة
 بموافاق انفكاك شي عن شي آخر فاسم شي لا يكون انفكاك لازم واسم شي لا يكون الانفكاك
 عنه ملزوم فالمقدم ملزوم والتالي لازم غالبا يعني كون المقدم ملزوما والتالي لازما كغير
 ان طلع الشمس وجب النهار وقد يكون بالعكس سخوان وجب النهار طلع الشمس
 لا يقتضي انفكاك التلخيص عن المقدم فان وجب للمقدم وجب التالي الذي لا ينفك عنه وان
 استغنى التلخيص عن المقدم الذي لا ينفك عنه التالي والاثبت وجود الملزوم
 عدم اللازم وجاز انفكاك اللازم الذي لا ينفك عن الملزوم وايضا يلزم اجتماع
 التقيضين لان التالي اللازم فينتج معدوم المقدم موجودا واما وجب المقدم وجب

كما مر فان انتهى التالي ولم يثبت المقدم لزوم وجود التالي بوعده في زمان واحد ^{مطلوب}
 اللزوم الثابت بين المقدم والتالي فقد ثبت ان وجود التالي لازمه وجود ^{المقدم}
 وهذا هو المراد بقوله فاستثنا عيين المقدم منتج عن التالي لثبوت اللزوم اى الملازمة
 بينهما وان كان خلاف ذلك انتهى الملازمة بقوله فيبطل الملازمة بمعنى ان مقدم المقدم و
 لم يوجد التالي فقد بطلت الملازمة الكافئة بينهما قوله يستثنا نقض التالي منتج
 نقض المقدم بمعنى ان ذكر نفي التالي من المتصلة بعد لكن منتج نفي المقدم وخلافه لان
 الملازمة متى تحققت بين وجوديين فقد تحققت بين نقضيين فبين ان نفي التالي
 المتساويين كل واحد لزوم ولازم في الواقع الا في الذكر نحو كلما كان الحيوان انسانا كان
 ناطقا كذلك بين نقضيين نحو كلما لم يكن الحيوان انسانا لم يكن ناطقا وكذا في مثل
 كالتضاميين والعلة والمعلول وفي الاخص والاعم مطلما يكون الاخص لازما والاعم لازما
 فلو وضع الاخص واثبت بعد لكن فالنتيجة بنفس التالي كما مر بيان ذلك لان اثبات ان
 بدون ثبوت الاعم محال وان وقع الاعم بان يدخل عليه حرف النفي ثم يذكر بعد لكن فالنتيجة
 معنى الاخص اى نفي المقدم فان الاعم لا ينفي الاحين جميع افراده فيبقى والاخص ايضا
 من افراده فهو يبقى حين انتفاء الاعم وذلك هو المقصود من نفي التالي وفعده بعد
 فكلما كان التالي اعم من المقدم مساويا له فنفي التالي نفي المقدم اظهر قوله اللازم
 وجودهم من اللازم لانا اذا قلنا كلما كان الانسان كتابا كان متحركا لا صاحب لكن الانسان
 متحرك لا صاحب فنتج ليس الانسان كتابا ولو كان الانسان كتابا عند انتفاء متحركا صاحب ^{المطلوب}

المذكورة مع الملازمة التي فيها بين كناية الانسان في تحرك اصابعه وايضا لو كان الانسان
 كاتباً حين سلب تحرك اصابعه قد سلم ان كل كاتب متحرك الاصابع حين الكتابة كان
 الانسان متحرك الاصابع ولا متحرك الاصابع في وقت واحد وهو اجتماع التقيضين وايضا
 يلزم وجود الملزوم كناية الانسان بدون اللزوم كتحرك الاصابع وذلك يخل بالملازمة
 المسلمة بين الكتابة وتحرك الاصابع مثلاً قوله في بطل الملازمة يعني اذا نتفى التالي للكتابة
 ولم يمتنع المقدم الملزوم بطل الملازمة الواقعة بين وجود المقدم والتالي قوله وان
 كانت الشرطية الموصوفة المزمومة موصوفة مشتقة عن الموضع بالمعنى اللغوي ومبوبة
 بالفارسي بقولنا بهادن اى شرطية المذكورة قوله منفصلة المراد بانفصاله بهادى
 المنفصلة بحقيقة كما يدل عليه البيان الاتي قوله فاستثنا عينا احد الخبرين الخ اى ان
 ذكر عين المقدم بعد لكن يمتنع سلب عين التالي وان ذكر عين التالي بعد لكن كما هو
 قاعدة الاستثنا يمتنع في عين المقدم لان اجتماع المقدم التالي من الحقيقة في الصدق محتجج
 وكذا في الكذب لا ينما كالنقيضين نحو انا هذا الموجود قديم واما هذا الموجود حادث لكن هذا
 الموجود قديم يمتنع انه ليس حادثاً وان قلنا لكن هذا الموجود حادث يمتنع انه ليس قديماً لان
 كون الموجود الواحد قديماً وحادثاً قوله لا تمنع الجمع بينهما اى لانه يمتنع اجتماع المقدم
 التالي في الصدق على شئ واحد قوله يستثنا بقتض احد ما الخ لان الشايع الخارج
 عن الحقيقة اربع فالاثنتان اللتان متحرجان باستثنا عينا المقدم والتالي لكن قد بين
 بينهما فبذا شروع في ذكر الباقيتين قوله يمتنع عين الاخرى اذا ذكر في عين المقدم

لكن نتيجة التالى واذا نفى عين التالى ينتج عين المقدم لان ارتفاع التالى المقدم
 فى الحقيقة يستحيل فبال فى المثال المذكور اى قولنا اما هذا الموجود قديم واما هذا الموجود حادث
 لكن ليس هذا الموجود قدما ينتج هذا الموجود حادث ولو قلنا لكن ليس هذا الموجود حادثا فنتج
 هذا الموجود قديم تقدم بيان النتائج الاربع من الحقيقة على قول القائلين بتركيب الحقيقة
 من قضيتين فقط واما على قول من يجوز تركيبها من قضيتين فصاعدا فالنتائج اكثر من الاربع
 نحو اما هذا العدد زائد واما هذا العدد ناقص واما هذا العدد مساو لكن هذا العدد زائد ينتج ان
 هذا العدد ليس ناقصا ولا مساويا وان قلنا هذا العدد ليس زائدا فنتج ان هذا العدد ناقص
 او مساو وان قلنا لكن هذا العدد ليس زائدا ولا ناقصا فنتج ان هذا العدد مساو يعنى ان
 صح تركيب الحقيقة من ثلثة اجزاء فصاعدا متاهجا ان استثنى عين احد الاجزاء فالتنتيجة
 تعيق الجزئين الباقين اى يقربا وان استثنى تعيق احد الاجزاء كانت النتيجة عين الجزئين
 الباقين المردوبين اى يكون النتيجة احد الباقين بالترديد وان استثنى تعيق الجزئين
 من الاجزاء كانت النتيجة الجزء الباقى من الثلثة وبكذا كما مر فى المثال فبال وتذكر ان
 كانت منفصلة لقياس الاستثنائى مانعة اجمع المكتبة من قضيتين فاستثنى عين كل واحدة
 منها ينتج تعيق الاخرى نحو واما اما هذا الشئ حديد اسود واما هذا الشئ ذهب احمر لكن هذا
 الشئ حديد اسود فينتج ليس هذا الشئ ذهب احمر وان قلنا لكن هذا الشئ ذهب احمر فينتج هذا
 الشئ ليس حديدا اسود واستثنى تعيق المقدم والتالى لا ينتج لجواز ارتفاعهما كما اذا كان
 الشئ انسانا وقلنا اما هذا الشئ فرس واما هذا الشئ بقرة لكن ليس هذا الشئ فرسا فينتج هذا الشئ

مقبول كاذب لان هذا الشيء انسان لا يفرس ولا يفر فلو استثنى عين المقدم والتمس
 الاستنتاج بمصادقة هي سلب الفرس ولا يفر عن هذا الشيء اي عن الانسان وذلك حتى
 ان المقدم والسالي في النعته اجمع سواء كان كلاما من الصواب او الكواذب فان
 استثنى العين فنتيجة صادقة وانما وان استثنى النقيض فكلما كان كذب المقدم
 السالي وان كانت النعته اجمع مركبة من ثلث قضايا مثلا فنتيجة الايجاب كدمرت في
 الحقيقة المركبة من ثلثة اجزاء اي من ثلث قضايا اعني ان استثنى عين قضية واحدة
 فالنتيجة متفق الباقيتين نحو اما هذا الموجود وايضا واما هذا الموجود واما هذا الموجود
 اصغر لكن هذا الموجود وايضا فينتج ان هذا الموجود ليس اصغر ولا اصغر ثم كذا فينتج
 استثناء كل عين يقتضي الباقيين اي نفيها وان كانت منفصلة لقياس الاستثناء
 النعته اخلو التي تركبت من قضيتين او اكثر فان تركبت من قضيتين فنتيجة الايجاب
 انه استثناء يقتضي كل قضية فينتج عين الاخرى لا النعته اخلو الواقع عنهما نحو وانما
 هذا العدد منطوق واما هذا العدد واهم لكن هذا العدد ليس منطقيا فينتج ان هذا العدد واهم
 وان قلنا ليس هذا العدد واهم فينتج ان هذا العدد منطوق ولا ينتج استثناء عينها عين
 يجوز المناقاة بينهما كما في المثال المذكور ولا يقتضي الاخرى لا مكان الا جماع كما في
 المثال نحو وانما هذا الحيوان لا يفر واما هذا الحيوان لا يفرس لكن هذا الحيوان لا يفر
 فلا ينتج ان هذا الحيوان فرس لان هذا الحيوان يجوز ان يكون انسانا فيصدق عليه
 لا يفر ولا يفرس فمال اذ ليس كل لا يفر فهو فرس وان تركبت من ثلث قضايا

نحو ان هذا الشيء واجب واما هذا الشيء ممكن واما هذا الشيء ممكن فليس هذا الشيء واجبا فينتج
 ان هذا الشيء ممكن او متعذر وان قلنا لكن هذا الشيء ليس واجبا ولا يمكن فينتج ان هذا الشيء
 متعذر اعني ان استثنى نقض قضية واحدة انتج عين الباقيين بالترديد وان استثنى
 نقض لقضيتين انتج عين القضية الباقية فالنتائج ست كما في استثناء النقض في الحقيقة
 المركبة من ثلث قضايا اعلم ان لصحة انتاج لقياس الاستثنائي شرائط احدى ان يكون
 الشرطية الموضوعية التي المذكورة فيه موجبة والآخر متعذر لان في السالبة سلب للاتصال
 والمنافاة فلا ينتج استثناء عين للقدم عين التالي ولا استثناء نقض التالي نقض المقدم في
 الشرطية المتصلة نحو ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة فالليل موجود ولكن الشمس طالعة
 فلا ينتج ان الليل موجود لان وجود الليل حين طلوع الشمس كاذب وان استثنى في المثال
 المذكور نقض التالي قيل لكن الليل ليس موجودا فلا ينتج نقض المقدم اي ان الشمس ليست
 طالعة كذبة فان طلوع الشمس عند عدم الليل ضروري وكذلك لا ينتج في منفصلة السالبة
 الوضع الرفع واللازم الوضع نحو ليس كلما الاربعة زوج واما الاربعة منقسمة بعشرين تساوي
 لكن الاربعة زوج فلا ينتج ان الاربعة ليست منقسمة بعشرين تساويين فكذا لا ينتج
 الرفع الوضع ايضا وشرط الثاني ان يكون المتصلة لزومية والمنفصلة عنادية فان
 كانت اتفاقية فلا انتاج لانتفاء اللزوم والعناد وشرط الثالث ان يكون الشرطية كلية
 او يكون القضية للموضوعة بعد لكن مستلزمة على جميع اوضاع الاتصال والانفصال اعني الشرط
 الثالث كلية بشرطية او كلية الوضع او الرفع أي كلية الاستثناء مثال كلية الشرطية مع

كناية الاستثنا من لفظة نحو كل ما كان الحيات انما فهو حيوان مدرك لكن كل كاتب
 انسان يخرج كل كاتب حيوان مدرك ومن لفظة نحو اكل عدد محدود فهو غناء اكل
 عدد محدود فهو غناء ولكن كل عدد محدود فهو غناء يخرج كل عدد محدود فهو غناء
 قوله لا تمنع اخلو عنها يعني اذا استثنى نقض احد الجزئين من الحقيقة المركبة من الجزئين
 فالتجربة من الاخر اما استثنى نقض احد الجزئين من الحقيقة المركبة من ثلثة اجزاء فاما
 قد مر بانه بان استثنى نقض واحد من الاجزاء يخرج عين واحد من الباقى بالبروز ويترك
 حال لفظة اخلو المركبة من ثلثة اجزاء فاما بقوله فكله فكله بالتالي في المقام
 اى التزم على متك انكرو النظر في القياس الاقرانى والاستثنائى وفى حال انما يظهر
 عليك كيفية خروج نتائجها فطلع على الملم يذكر وتقدر على ادراك النظام والاستثنائى
 لك قدرة فى دارة ما تركنا قوله هذا اذا كانت لفظة حقيقة يعنى ان النتائج ^{المذكورة} الخارج
 من لفظة انما تكون اذا كانت هى حقيقة واما مانعة الجمع فوضع كل جزء يخرج نقض الباقى
 واما مانعة اخلو فرفع كل جزء يخرج عن الباقى والامثلة قد نزلت في قوله وان شئت
 ان تدرك البحث بحاله اعلم ان القياس قد يكون فيه اتحاد الاوسط بين الموضوع كماله
 وعن المحمول تمامه والمقدم كماله والتالى تمامه كما مر فى الامثلة الماضية مثلا كل
 انسان ميت عاجز عن الفعل كل عاجز عن الفعل لا يقدر على النفع والضرر نحو كل ما كان
 الروح مغارقة عن البدن فهو ميت وكلما كانت الروح مغارقة عن البدن فهو
 عاجز عن الفعل وقد يكون الحد الاوسط جزء من الموضوع نحو مقدمة اكل عدد محدود

على العدو وكل جيش فوج بجارب وقد يكون جزءا من المحمول نحو كل مشرب
غير مسكر فهو نافع حلال وكل حلال قلاية نهي عنه وكذا قد يكون جزءا من اللقمة
او التالى نحو كل ما كان السارون في القتب يجوز قتله وكل قتب فهو قتب محذور للسرقة
ونحو قول المتنب لشارب الخمر امانت تائب عن الخمر واما انا ضارب باسوط
لكن كل سوط مضارب شديد فهذا من عجلة الوقت ولا يسع الوقت لاغبط



صورة رسالة الشايع ابي خليل الى السيد المشير زين العابدين
صديقنا وشفيعنا المولى ميرزا محمد خان سلمه الله الرحمن السلام والكرام
ارخوا وصدان الزوار والفقهاء وحصوله مامول من الرب الاله استعان
بلغ الى مقول الاقلام من حكاية الكلام كرارا وسترى مرارا فكل ما من سحاب
الحبة مظهر كانه روح قطر فقلبي بدراية العافية سجا والى فرج اللقاء رجاء فمر
اسد المنى اجوان نجي عن كرب الفراق ويوصل الى الاقتراف اختم
بصنوع قال اقول في زمان كان طبعي مثل ذات الاقوال وجلي كالمياه
اروى الاحلال او كمن قرني مربع ذي قرني موشم غير مثل سائر

في مغارة ذات برون وخال وجبة الراحة فيها كمال بل عند ايضا خال
 بل بحكم الرواية بل او جواثها بل فاما ثباته انما به مستعين ومزاج
 مستعين ومزاج مستعين ومزاج مستعين ومزاج مستعين
 عليك اسلام وشم الكلام

خاتمة المطبع

هذا كتاب طبعه هذه الكاشية على الشرح المسمى بالكتاب المسمى بالكتاب المسمى بالكتاب
 ذي الحمد الاشيل القدر المنيف المولوي احمد علي مد الله جلته وتعالى في الدنيا والآخرة
 مراد بالغ في تصحيح حق ايم كرام من غير محدودات في مقام من مقامات في المطبعة
 المنسوبة الي صاحب الفتوة والامانة ذي المودة والاحسان عادت كتابات العلوم
 لم يكن ليكنوم الحاج للمحسن الشريفي المولوي محمد حسين حفظه الله عز وجل وجاه من كل
 وبل في مقام اسرور كتب كالفور متصلا بسجد ولاري مكان محمد كمال خان
 جتبان الجبان باهتمام صاحب السلسلة المجادة ذي الطسعة الوفاة من علي بن الحسن
 ابراهيم اعلى الدكي لفظين الشيخ محمد زاهر علي سلمه الله واه من جميع الكتابات والكتاب
 فخرج من حقه لفظه وكتابته وخرج في روضة مقام المبدأ في سبيل الفضل سلسله المولوي
 حرسه الله عن بكاره الزمان كان في ذلك في ثالث جادى الاخرى عام تسعة وستين والف وثمانين
 من سنين الهجرة على صاحبها الصلوة والسلام

